جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أهمية التحليل المالي في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

إعداد الطالبين:

- زواوي موسى
- بوسهوة رشيد

إشراف الأستاذ:

-الدكتور بن عيشوش محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة

السنة الجامعية: ***2019/2020***


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ..

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله،

فله الحمد أولاً وأخيراً.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة،

وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة

الأستاذ الدكتور **بن عيشوش محمد**

الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، كما هي عادته مع كل طلبة العلم،

كان يحثّني على البحث، ويرغّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه

فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.

كما أشكر القائمين على جامعة يحي فارس بالمدية

ووفقهما لكل خير لما يبذلانه من اهتمام

بطلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بصفة عامة

وطلاب جامعة يحي فارس بصفة خاصة.

إهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

ملخص

أن الهدف من هذه الدراسة معرفة أهمية التحليل المالي في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية، حيث يجب على المدقق أن يطبق الإجراءات التحليلية ليحقق المصداقية التي نص عليها دليل التدقيق العام.

وهذا بالإضافة إلى أن تطبيق إجراءات التدقيق التحليلية تتيح للمدقق في مرحلة تخطيطه لعملية التدقيق الكشف عن مواطن الضعف والقوة في الأرصدة والتي من خلالها يقوم بتحديد البنود التي يجب أن يدققها، كما يقوم المدقق عن طريق الإجراءات التدقيق التحليلية بالتأكد من سلامة الأرصدة في القوائم المالية في المرحلة الأخيرة من التدقيق.

الكلمات المفتاحية: المدقق، إجراءات التدقيق التحليلية، التدقيق، التحليل المالي.

Résumé

Le but de cette étude est de connaître l'importance de l'analyse financière dans la réalisation des procédures d'audit analytique, où l'auditeur doit appliquer les procédures analytiques pour atteindre la fiabilité stipulée dans le manuel d'audit général.

Cela s'ajoute à l'application de procédures d'audit analytique qui permettent à l'auditeur au stade de la planification de l'audit de détecter les faiblesses et les points forts des soldes et à travers lequel il identifie les éléments qui doivent être audités, et l'auditeur à travers des audits analytiques pour garantir l'intégrité des soldes dans les états financiers à l'étape Le dernier de l'audit.

Mots clés: auditeur, procédures d'audit analytique, audit, analyse financière.

Abstract

The purpose of this study is to know the importance of financial analysis in the performance of analytical audit procedures, where the auditor must apply analytical procedures to achieve the reliability stipulated in the general audit manual.

This is in addition to the application of analytical audit procedures which allow the auditor at the planning stage of the audit to detect the weaknesses and strengths of the balances and through which he identifies the elements which must be audited, and the auditor through analytical audits to ensure the integrity of the balances in the financial statements at the final stage of the audit.

Key words: auditor, analytical audit procedures, audit, financial analysis.



فهرس المحتويات

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي.	
تمهيد:	1
المبحث الأول: مفاهيم عامة للتحليل المالي.	2
المطلب الأول: مفهوم وتطور التحليل المالي.	2
المطلب الثاني: أنواع وخطوات التحليل المالي.	5
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي ومقوماته	10
المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي.	13
المطلب الأول: وظائف التحليل المالي	13
المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي.	14
المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.	18
المبحث الثالث: منهجية التحليل المالي والمعلومات اللازمة للتحليل.	22
المطلب الأول: منهجية التحليل المالي	21
المطلب الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي	24
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي	26
الخلاصة	30
الفصل الثاني: استخدام التحليل المالي في الإجراءات التحليلية	
تمهيد:	32
المبحث الأول: ماهية إجراءات التدقيق التحليلية.	33
المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية	34
المطلب الثاني :مفهوم المراجعة التحليلية:	34

المطلب الثالث: أغراض المراجعة التحليلية:	36
المبحث الثاني: أساليب المراجعة التحليلية ومضمونها والعوامل المؤثرة فيها.	38
المطلب الأول: أساليب المراجعة التحليلية	38
المطلب الثاني :عملية الفحص التحليلي والعوامل المؤثرة عليه	46
المطلب الثالث: مضمون الإجراءات التحليلية للمراجعة.	51
المبحث الثالث: مزايا الإجراءات التحليلية ودواعي استخدامها	52
المطلب الأول: مزايا الإجراءات التحليلية	52
المطلب الثاني: دواعي استخدام الفحص التحليلي:	52
المطلب الثالث: مراحل المراجعة التحليلية:	54
الخلاصة	57
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	59
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وإجرائتها	60
المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة	60
المطلب الثاني: مصادر الحصول على المعلومات وأدوات الدراسة	61
المطلب الثالث: صدق وثبات الإستبيان	63
المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	67
المطلب الأول: عرض وتحليل البينات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية	67
المطلب الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه عبارات محاور الدراسة.	73
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	79
الخلاصة	84
الخاتمة	87
قائمة المراجع	90
الملاحق	

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	13
(1-2)	عملية الفحص التحليلي.	49
(2-2)	توقيت وأغراض الإجراءات التحليلية	56
(1-3)	تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	68
(2-3)	تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	69
(3-3)	تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	70
(4-3)	تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية	72
(5-3)	تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة	73

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	أبرز النسب المالية في الإجراءات التحليلية.	41
(1-3)	تداول الاستيانات	60
(2-3)	توضيح مقياس ريكارت	61
(3-3)	اختبار كلمجروف – سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.	63
(4-3)	معاملات إرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مع الدرجة الكلية للمحور	64
(5-3)	معاملات إرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية مع الدرجة الكلية للمحور .	65
(6-3)	قيم معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل	66
(7-3)	توزيع الموظفين في عينة الدراسة حسب متغير الجنس	67
(8-3)	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	68
(9-3)	توزيع الموظفين في عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	69
(10-3)	توزيع الموظفين في عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية	71
(11-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفية	72
(12-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية.	74
(13-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية.	77
(14-3)	نتائج اختبار (t) لتحقق من صحة الفرضية الأولى	79
(15-3)	نتائج اختبار (t) لتحقق من صحة الفرضية الثانية	80
(16-3)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية.	81

(3-17)	نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية.	82


المقدمة

المقدمة

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحدا بالمشرّع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي.

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة.

تعتبر الإجراءات التحليلية من أهم الإجراءات التي يلجأ إليها المدقق في عملية التدقيق، للتعرف على المؤشرات الخاصة بالشركة والتي عن طريقها يكشف مواطن الضعف والقوة فيها، وتعتمد الإجراءات التحليلية بصورة عامة على مقارنة النسب والقيم المالية والغير مالية الحالية مع النتائج والقيم المالية والغير مالية للفترات السابقة، ثم التنبؤ بعلاقات تلك النتائج وأسبابها حسب خبرة المدقق وحكمه الشخصي.

وهذه الإجراءات توفر للمدقق دليلاً جديدًا عن سلامة النتائج والقيم المالية المسجلة، وعند البحث عن التغيرات الهامة في تلك النتائج يتطلب على المدقق ضرورة جمع أدلة إثبات كافية تمكنه من تكوين وتعزيز رأيه الذي يظهره في تقريره.

وللإلمام بهذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلاً، سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة على الإشكالية التالية:

الإشكالية

ما أهمية التحليل المالي في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

وتتفرع الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

أسئلة الجزء النظري

- ما هو مفهوم التحليل المالي وما هي طرق الاستفادة منه، منهجيته والمعلومات اللازمة للتحليل؟
- ما هي أساليب المراجعة التحليلية؟

أسئلة الجزء التطبيقي:

-ما هي درجة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

- ما مستوى دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة)؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة)؟

الفرضيات:

فرضيات الجزء النظري

- يلعب التحليل المالي دوراً هاما في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية.
- أساليب المراجعة التحليلية إجراء أنواع من المقارنات، استخدام النسب المالية المعروفة، استخدام أساليب كمية تحليلية متقدمة.

فرضيات الجزء التطبيقي:

- يعتبر استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مرتفعًا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر مرتفعًا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة).

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة)

أسباب اختيار الموضوع:

- التخصص في مجال المحاسبة والتدقيق كان العامل الأول في اختيار الموضوع.
- الرغبة والميول الشخصي للاهتمام بالبحث في ميدان التدقيق.
- معرفة وفهم أنواع الاختبارات التي يقوم بها المدقق المالي خلال عملية التدقيق.
- خلو الدراسات السابقة من هذا الموضوع.

أهمية الدراسة

- التحليل المالي لمختلف النشاطات المالية هو الوسيلة الأكثر فعالية التي تسمح للمؤسسات بالاستمرار والنمو وتوسع حصتها.
- التطورات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي يفرض ضرورة وأهمية التحليل المالي في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية.
- تسليط الضوء على توظيف التحليل المالي في إحدى المؤسسات الجزائرية وإبراز الطريقة العملية التي يمكن أن يستعمل بها.

أهداف الدراسة:

- إظهار الصورة الحقيقية للدور الذي تلعبه الإدارة المالية وما تحتله من مكانة في إطار المحافظة على استقرار المؤسسة.
- استعراض مشاكل المؤسسة الجزائرية وأسبابها خاصة في التسيير واستغلال مواردها بطريقة فعالة.
- إبراز أهمية التحليل المالي في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية في المؤسسة.

صعوبات الدراسة:

- عدم التجاوب المحسوس من بعض أفراد مجتمع الدراسة.
- قلة الدراسات السابقة المشابهة للموضوع، والتي لو توفرت لكانت بمثابة انطلاقة عملية مفيدة لموضوع البحث.

- عدم الجدية في الرد على الاستبيان أثناء عملية المقابلة الشخصية من بعض المستجوبين.

الدراسات السابقة

نسرين حشيشي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي، جامعة بسكرة، .2012 جاءت إشكالية الدراسة حول :كيف يساهم محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟ تكمن أهمية البحث في الدور الهام لمحافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق مفاهيم جديدة، وأهمية التدقيق الذي هو باعتباره الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة ودقة المعلومات المحاسبية، وكذلك أهمية خاصة من أجل سلامة مركزها المالي، وبالتالي فالاهتمام بنظام الرقابة الداخلية يساهم في تحسين الأداء التيسير للمؤسسة .ومن أهم النتائج التي خلصت بها الباحثة أن محافظي الحسابات يواجهون عدة مشاكل في عملهم أبرزها، ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات التي يقوم محافظ الحسابات بتقييمها

ساري حامد العبدلي، أهمية الإجراءات التحليلية في مراحل التحقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، .2011 وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول محدودية وقصور استخدام الإجراءات التحليلية التي يمارسها المراقبون الماليون في وزارة المالية في دولة الكويت أثناء القيام بعملية التدقيق .وتنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تسهم في بيان دور الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، وما تكشف عنه من نتائج تهم المراقب أو المدقق، ثم بيان أسباب عدم استخدام تلك الإجراءات للاستخدام الأمثل في عمليات التدقيق التي يمارسها المراقبون الماليون في وزارة المالية في دولة الكويت .وأهم النتائج المتوصل إليها هو أن استخدام المراجعين الماليين للإجراءات التحليلية عند تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة يؤثر في كفاءة وفاعلية التدقيق والرقابة في وزارة المالية في دولة الكويت، حيث تبين أن وزارة المالية تقوم بتطوير إجراءات التدقيق على الأداء بصفة مستمرة، وأنه يتوفر لدى مدققي وزارة المالية المعرفة بمفهوم الإجراءات التحليلية، كما تساعدهم في التقليل من المشاكل والثغرات المتعلقة بعملية التدقيق.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة والكشف عليها والعمل على تصحيحها أو التخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقلة وهذا من خلال دراسة وتقسيم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه والتنبؤ به.

كما يعد التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لتحقيق أهداف المؤسسة، ولكي يقوم هذا الأخير باتخاذ القرارات السليمة والمطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن تعتمد في تحليلها على أدوات موثوق فيها وتعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستخداما في تقييم الأداء المالي، وذلك لأنها تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات المناسبة، كون مصير ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ هذه القرارات فيجب على المحلل المالي أن يكون حذرا في اختيار أدوات التحليل المالي كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة.

وفي هذا النطاق ركزت في هذا الفصل على النقاط التالية والملخصة فيما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة للتحليل المالي.

المبحث الثاني: وظائف واستعمالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

المبحث الثالث: منهجية التحليل المالي والمعلومات اللازمة للتحليل.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للتحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفهوم وتطور التحليل المالي.

لقد تعددت التعاريف، واختلفت من باحث لآخر، فمنهم من يرى أن التحليل المالي علم قائم بذاته له قواعده وأسسه التي يرتكز عليها، ومنهم من يرى أنه فن قائم على ممارسة وخبرة المحلل المالي، وآخر يرى أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات يقوم على معالجة مخرجات النظام المحاسبي ليلخص معلومات في شكل نسب ومؤشرات يستند عليها مختلف الأطراف من أجل ترشيد قراراتهم، كما أن التطور الحاصل في تقنيات التحليل المالي وكذا في محيط المؤسسة، يعدان عاملان لا يستهان بهما من حيث تأثيرها على تطور مفهوم التحليل المالي.

أولاً: تعريف التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل يساعد الإدارة على تقييم الأداء، وباختلاف المفكرين تختلف معه المفاهيم حيث نجد منها:

I.التحليل المالي هو دراسة محاسبية: التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها[1].

II.التحليل المالي هو دراسة تنبؤية: إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء

[1]- خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص93

زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها.

III.التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية: يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح [1].كما توجد هناك تعاريف أخرى تطرق إليها مجموعة من الباحثين، من أهمها نجد[2]:

1.تعريف الدكتور محمد الناشد: التحليل المالي هو عملية التشخيص للوضع المالي للشركة بتاريخ معين من حيث التوازن المالي و المردودية المالية.

2.تعريف عبد الغفار الحنفي: التحليل المالي هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.

3.تعريف J.B . LOBARED: التحليل المالي هو الدراسة النموذجية باستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من إعطاء تقدير للمخاطر الماضية، الحالية والمستقبلية، الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها.

4.تعريف J. PARD: يعرف التحليل المالي في كتابه land fin على أنه "مجموعة من الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية على اتخاذ القرار مع عملية تقييم أداء الشركة"[3].

وبالرغم من تعدد تعاريف التحليل المالي إلى أنها تصب جميعا في كونها إحدى المهام الأساسية للوظيفة المالية ويتمثل موضعه في بيان وتشخيص الوظيفة المالية بهدف أخذ القرارات والتوصيات التي تهتم أساسا بالميدان المالي .

[1] –حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1976، ص78

[2] – قودة الصادق، وآخرون، **التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2005، ص13.

[3] – خلدون إبراهيم شريفات مرجع سبق ذكره، ص93

ثانياً: تطور التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن 19م[1]، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين:

– نظرية الوكالة، وما تقتضيه من الإدارة و الملكية، والتي أدت إلى انتشار مؤسسات المساهمة، ما جعل من إعلام المساهمين حول أداء المؤسسات ضرورة لا بد منها[2].

– اتساع الدور الائتماني للبنوك والمؤسسات المالية، وما يليه من ضرورة معرفة الوضعية المالية للمقترضين لضمان استرداد أموالهم.

وقد كانت أول بداية للتحليل المالي عندما دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك سنة 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية، تفيد بأنه على المقترض تقديم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم عند طلبه لتسهيلات ائتمانية، وفي سنة 1906 تمت التوصية للقيام بتشخيص الوضعية المالية للمقترض باستخدام هذه البيانات، أما في سنة 1908 فقد تمت توصية باستخدام القياس الكمي بواسطة النسب المالية لمعرفة الجدارة المالية[3]، ثم تتالت تطورات التحليل المالي، والتي كانت استجابة للتطورات والتغيرات التي أملتها الظروف التي كانت تمر بها المؤسسات الصناعية والتجارية من جهة وكذا متطلبات الإدارة المالية والجهات المستفيدة من التحليل المالي من جهة أخرى، أما عن أهم المحطات التي مر بها التحليل المالي فيمكن أن نوجزها فيما يلي:

تميز مطلع القرن العشرين، بظهور المؤسسات العملاقة نتيجة عمليات الاندماج، بالإضافة إلى تطور التكنولوجي الحاصل، مما أدى إلى طرح مشكل تمويل الاستثمارات والبحث عن مصادر خارجية، إلا أن بدائية الأسواق المالية وصعوبة إقناع الجمهور لاستعمالها مدخراته من أجل تمويل هذه الاستثمارات بسبب عدم كفاية المعلومات المحاسبية المتاحة، وعدم دقة ما توافر منها صعب من مهمة هذه المؤسسات،[4] ويمكن القول أن التحليل المالي اقتصر في هذه المرحلة لأغراض التسيير الداخلي[5]. وفي سنوات (1929م–1933م) حدثت أزمة الكساد العالمية التي كانت السبب في إفلاس العديد من المؤسسات، وأصبح الرهان بالنسبة للمؤسسة هو الاستمرارية والذي يتطلب تحقيق التوازن المالي، وكذا توافر الحد الأدنى من السيولة، إضافة إلى تحقيق مردودية مناسبة. واستمر

---

[1] – ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي**، الجزء 1، دار المحمدية، الجزائر، 1998 ،ص13

[2]– Josette Peyrard, **Analyse financière**, librairie Vuibert édition, paris, 8ème édition, 2001, 02.

[3]– عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

[4] – مفلح محمد عقل،**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار اجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط01، 2006، ص13.

[5]– André Planchon, **Introduction à l'analyse financière** , édition Foucher, Paris, 2001,P08.

التحليل المالي بنفس وتيرة النمو في سنوات الأربعينيات والخمسينيات، وقد تطورت الدراسات المختصة في النظرية المالية، كما تميزت هذه الفترة بظهور مشكل اختيار الاستثمارات، بالإضافة إلى تطور الاقتصاد وازدياد المنافسة، ترجم ذلك نمو احتياجات التسيير وإدارة الجودة، هذا ما ساعد على تطور التحليل المالي الداخلي. أما في سنوات الستينات والسبعينات فقد اهتمت دراسات التحليل المالي بكلفة رأس المال والهيكل المالي الأمثل للمؤسسة[1]، ولعل ما ميز هذه الفترة كذلك هو النمو الكبير للمؤسسات، وكذا الضعف في نسب الفائدة الحقيقية أدى إلى تبني التحليل المالي لمعدل التضخم في دراساته، كما أصبح ينظر إلى المؤسسة من وجهة نظر التدفقات النقدية بدلا من السيولة، بمعنى أنه انتقل من المفهوم الساكن إلى المفهوم الديناميكي.

وقد تميزت سنوات الثمانينات والتسعينات بمعدلات فائدة حقيقية إيجابية، وصار التوجه إلى الاعتماد في التمويل على الأسواق المالية، وأصبح التحليل المالي يسمح بتقدير قيمة المؤسسة، وقد أسهمت التطورات التكنولوجية في مجال استخدام الحاسوب في تسهيل استخدام أدوات التحليل المالي بأقل جهد ووقت.

وبعد هذه الفترة وإلى غاية اليوم والتحليل المالي في تطور مستمر وأصبحت القيمة مركز اهتماماته، ولعل أبرز الأحداث التي ميزت هذه الفترة هو تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي سهل الوظيفة الإعلامية للمؤسسة وأصبح التوجه إلى التوحيد المحاسبي أكثر من الضرورة، كما إن الأزمة المالية لسنة (2008-2007) ألقت بضلالها على التحليل المالي وجعلته يهتم أكثر بالمخاطرة المالية، كما أصبح التحليل المالي قاعدة للتنبؤ في المدى القصير والبعيد، ويسمح بتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة، كما أنه يمنح الحس الاستراتيجي للمؤسسة[2].

المطلب الثاني: أنواع وخطوات التحليل المالي.

أولاً: أنواع التحليل المالي.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة الأساس أو المعيار الذي ينظر إليه التحليل المالي وهي كالأتي:

I.من حيث الجهة القائمة بالتحليل المالي: ويصنف التحليل المالي حسب هذا الأساس إلى نوعين:

[1] – مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] – Josette Peyrard , Op.cit. p03.

1.التحليل الداخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهات من داخل المؤسسة استجابة لانشغالاتها الداخلية وما يميز هذا التحليل كونه أكثر دقة من التحليل الخارجي، باعتباره المحلل الداخلي يلقى كل الامتيازات من ناحية توفير المعلومات، إضافة إلى معرفته بوضعية المؤسسة[1].

2.التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المؤسسة، ويهدف إلى خدمة هذه الجهات وتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك والغرف الصناعية.

II.من حيث البعد الزمني:

ويمكن تقسيم التحليل المالي حسب هذا الأساس إلى:

1.التحليل المالي الساكن (الرأسي): هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة الزمنية، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة الزمنية.

2.التحليل الديناميكي (الأفقي): يقوم هذا التحليل بدراسة سلوك عناصر القوائم المالية خلال عدة فترات زمنية، لأجل معرفة مدى تطوره في المؤسسة، ويسمى هذا النوع من التحليل بالتحليل المتغير، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة، كذلك يعرف بمصطلح تحليل الاتجاهات ويساعد هذا التحليل على:

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز المالي أو قائمة الدخل خلال فترة معينة.
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب .
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المؤسسة.
- الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية، ومدى نجاحها[2].

III.من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي:

ويمكن تبويبه حسب الفترة التي يدرسها التحليل المالي إلى:

[1] - Josette Peyrard , Op.cit. p05.

[2]- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2004، ص26.

1.التحليل المالي قصير الأجل: وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويقيس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، ويساهم أيضا في التخطيط قصير الأجل، كما يركز هذا التحليل على دراسة قدرة المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية.

2.التحليل المالي طويل الأجل: وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية طويلة الأجل، ويركز في دراسته على تحليل الهيكلية المالية والأصول الثابتة، وكذا الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بمعنى قدرة المؤسسة على دفع فوائد وأقساط الديون عند تواريخ استحقاقها، وكذا مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، كما يساعد في القرارات الطويلة الأجل المتعلقة بالتوسيع التمويل.

IV. من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

ويمكن تقسيم هذا التحليل المالي من حيث المدى الذي يغطيه إلى ما يلي:

1. التحليل الشامل: ويقصد بالتحليل الشامل ذلك التحليل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2. التحليل الجزئي: ويقصد بالتحليل الجزئي ذلك التحليل الذي يغطي جزءا من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو لعدة سنوات[1].

V. من حيث الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا على الهدف:

- تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقييم المؤسسة على التزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.
- تحليل مالي لتقوية ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة[2].

[1] – وليد ناجي الحيالي، **الإدارة المالية: الاستثمارات والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008، ص20-21.

[2] – وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره ، ص26

VI. من حيث مستوى التحليل:

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل المالي في ظلها:

1.على مستوى المؤسسة: حيث يقوم المحلل المالي في هذا النوع من التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على استعمال أساليب وأدوات التحليل المختلفة، ولا يأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا ما يعيبه، كونه يعتبر المؤسسة كنظام مغلق، غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي جزء منها.

2.على مستوى القطاع: وهو التحليل المالي الذي يدرس المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه، وذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحجم والنشاط، أو مقارنتها بالمعايير الصناعية الخاصة بالقطاع، وبالتالي الحكم على أداء المؤسسة، وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، وقد كان التوجه إلى هذا التحليل نتيجة المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات.

3.على مستوى العام: وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع الذي تنتمي إليه في ظل الظروف الاقتصادية العامة في البلد، وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب انتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرير حركة التجارة العالمية، وما نتج عن ذلك من تأثر الدول بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية[1].

ثانياً: خطوات التحليل المالي:

إن فترة التحليل المالي تكون إما شهرية أو سداسية أو على الأقصى سنوية، حيث كلما تكون المدة قصيرة يكون القرار فعال، وهذا ما يتطلب تضافر الإمكانيات والجهود لجمع المعطيات ومعالجتها وهذا يجسده دور المحلل المالي، ولكن ليس هناك دليل يثبت ويرشد المحلل المالي إلى الخطوات المثالية التي يجب إتباعها عند قيام بعملية التحليل، ويمكن حصر هذه الخطوات فيما يلي:

- التأكد من وجود التكاليف من الجهة التي ترغب في التحليل.
- تحديد غاية أو الهدف من التحليل مثل: تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها والتحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي...الخ.

[1] – مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص19-20.

- تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل، والفترة المالية المشمولة بعملية التحرير، أي ما يشمل التحليل المالي عددا معينا من الإيرادات أو جميع الإيرادات، وهل ستكون مدخلات عملية التحليل هي البيانات والمعلومات والقوائم الضرورية أو سيتم إدخال بيانات لها علاقة بالتحليل ؟ وما هي الفترة الزمنية التي سيتم فيها تحليل قوائمها المالية.
- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل.
- إعادة تبويب القوائم المالية، تبويب الأرقام الواردة فيها إلى مجموعات تضم جزئيات متجانسة بحيث تعبر كل مجموعة على حقيقة معينة، ثم وضع تعريفات تبين المقصود بكل مجموعة .
- تحديد أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن، وتعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل[1].
- استعمال مقاييس ومعايير للمقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المعيارية وهذه الخطوة الأهم لاعتمادها على المستوى الذهني للمحلل.
- تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي بالصورة النهائية وبيان درجة القبول في كل سنة وتحديد درجة الخطورة وأسباب الانحرافات وتحديدها وتفسير أسباب وقوعها.
- كتابة تقرير التحليل المالي وهذه التقارير يجب أن تشمل النقاط الآتية:
  - ❖ ذكر الهدف من التحليل.
  - ❖ ذكر تفصيلات التحليل مثل: التكاليف، ومصادر البيانات.
  - ❖ ذكر نتائج التحليل والمقارنة و الاستنتاجات.
  - ❖ ذكر التوصيات وأراء المحلل حول الموضوع[2].

[1] – محمد الصيرفي، **إدارة المال و تحليل هيكله**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط01، 2007 ، ص291.

[2] – ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي ومقوماته

أولاً: أهمية التحليل المالي.

لاشك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل كالآتي[1]:

- يساعد في تشخيص شامل للمؤسسة للكشف عن نقاط القوة والضعف، والذي من خلاله يمكن تحديد شروط وسبل التطوير المستقبلي للمؤسسة.
- يمد مختلف الفئات المستفيدة من التحليل المالي بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم في اتخاذ القرارات.
- يساعد على تقييم أداء المؤسسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- يساعد على معرفة الوضعية الاستراتيجية للمؤسسة من خلال مقارنتها مع المؤسسات الأخرى[2].
- يساعد في رسم السياسات المختلفة للمؤسسة (الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح) وتقييمها ومتابعتها.
- يساعد على التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لترشيد الوقت والتكاليف، وكذا بيان القوة الإدارية للمؤسسة[3].
- يساعد على ترشيد قرار الاندماج (اندماج الشركات) وتحقيق الأهداف المرجوة منه[4].

وبالإضافة إلى بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة من أهمية التحليل المالي:

- تطور التكنولوجيا الإنتاج والتصنيع، هذا التطور جعل الشركات توظف موارد مالية كبيرة ولابد من تحقيق الأمثلية في استثمارها، ويتطلب ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

---

[1] – على خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، الأطروحة لاستكمال درجة الماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008، ص29.

[2] – مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الإقتصاد والعلوم لتجارية، 2010، ص08.

[3] – خالد وهيب الراوي، **التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط01، 2000 ص15-16.

[4] – موسى بن منصور، **دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج للشركات**، مجلة علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، العدد، 2010، ص73.

- تطور ونضوج الأسواق المالية إذ يعتبر التحليل المالي أداة فاعلة لتوسيع الخيارات الاستثمارية وقراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات[1].

ثانيًا: أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح في المؤسسة وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، وكما له دور الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة (الشركة) حيث يعمل كل طرف على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

I.بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل، وبالتالي فان التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير[2].

II.بالنسبة للمتعاملين مع الشركة: حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

---

[1] – مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، 13-14 ديسمبر 2001، ص05.

[2] – عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من قرض[1].

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جهة، وبعض عناصر القوائم المالية من الجانب الأخرى، خاصة وأنها تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة[2].

ثالثاً: مقومات التحليل المالي:

للوصول إلى تحقيق أهداف التحليل المالي لابد من توفر مجموعة من الشروط والمتطلبات، التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية يجب مراعاتها، هذا ما يسمى بمقومات التحليل المالي، والتي تتعلق بالمحلل المالي أو بالمعلومات المستعملة، أو بالمنهج وأساليب وأدوات التحليل المالي،[3] ونستطيع أن نلخص هذه المقومات فيما يلي:

- ✓ تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح.
- ✓ تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها.
- ✓ تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- ✓ التفسير السليم لنتائج التحليل المالي، حيث تصبح كقاعدة للمحلل المالي يستخدمها بطرق سليمة، حيث تعطي نتيجة غير قابلة للتأويل.
- ✓ أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة.
- ✓ يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادرا على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل[4].

---

[1] – ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] – بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] – مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص08.

[4] – بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المبحث الثاني: طرق الاستفادة من التحليل المالي.

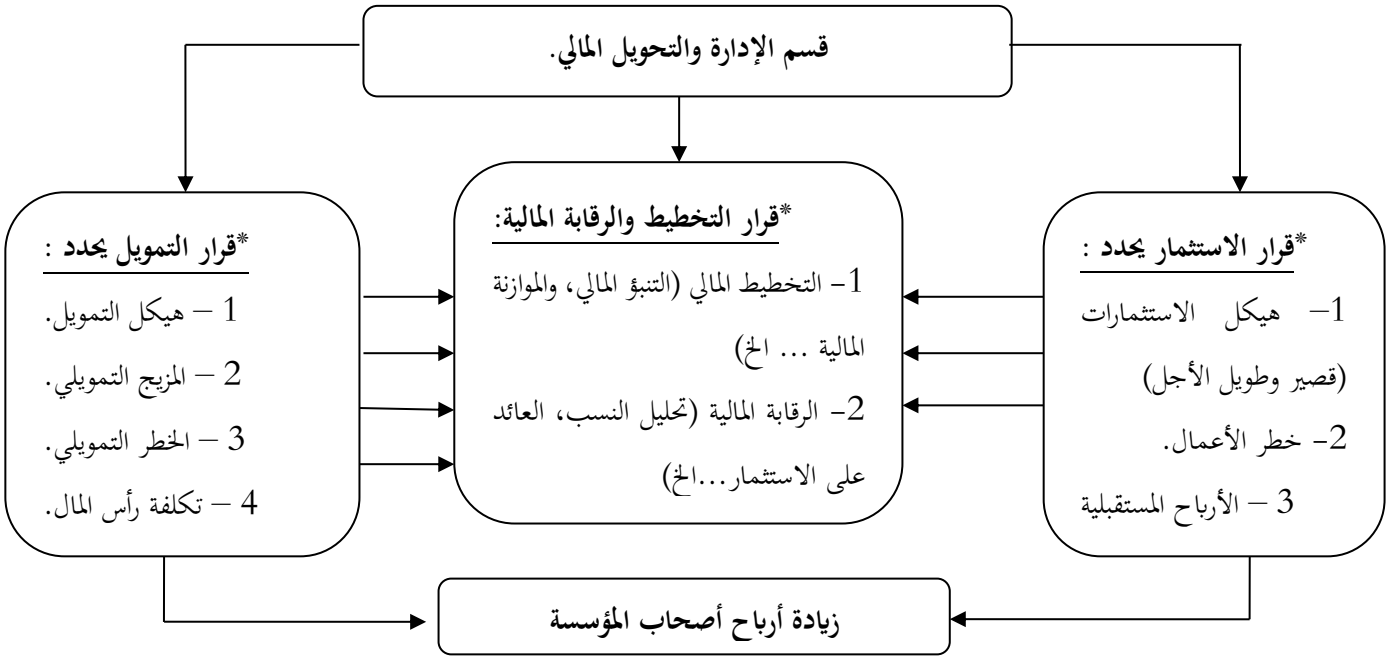
المطلب الأول: وظائف التحليل المالي

يرتبط نجاح وقوة النشاط الاقتصادي للمؤسسة بمدى ملائمة القرارات الإدارية، والتي تتطلب سلسلة من الاختبار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، من خلال تحليل البيانات وتفسيرها، وهذا ينسجم مع منظور نظم المعلومات الذي يعتبر أي نشاط اقتصادي على أنه نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية، ونظام المعلومات هذا يعكس النشاط الاقتصادي بلغة مالية، بمعنى أن أي قرار إداري له أثر مالي داخل المؤسسة.

ويمكن تصنيف القرارات التي يسهم فيها التحليل المالي إلى ثلاث أصناف رئيسية هي[1]:

- قرار الاستثمار.
- قرار التمويل.
- قرار التخطيط والرقابة المالية[2].

الشكل رقم (1-1): المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص93.

و يمكن القول أن المحلل المالي يقوم بثلاث وظائف رئيسية:

[1] – مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] – خلدون ابراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص16.

أولاً: دراسة وتحليل البيانات المالية: تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو النمط الذي يمكن من استخدامها في معرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمؤسسة، وتقدير عمليات التمويل في المستقبل، وتقدير مدى الحاجة لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وبالتالي تقدير حجم التمويل الإضافي المطلوب.

ثانياً: تحديد شكل هيكل الأصول: ويتم من خلاله تحديد حجم الأموال المستثمرة في كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة، كما يتم تحديد حجم كل عنصر من العناصر المستثمرة في الأصول المتداولة والأصول الثابتة.

ثالثاً: تحديد الهيكل المالي للمؤسسة: تختص هذه الوظيفة بدراسة الجانب الأيسر للميزانية من خلال تحديد المزيج الملائم للهيكل المالي من التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وكذا دراسة البدائل المختلفة للتمويل وتكلفة كل بديل، والآثار المترتبة عنه[1].

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي.

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من التحليل المالي. وحتى نفهم استعمالات التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة حيث تختلف طرق عرض البيانات ومحتوياتها وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم[2].

وبالتالي يمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية :

أولاً: التحليل الائتماني: ويقوم بهذا التحليل المقرضون سواء أصحاب الديون طويلة الأجل أو أصحاب الديون قصيرة الأجل، والهدف من وراء هذا التحليل هو معرفة الأخطار المتوقع أن يواجهوها في علاقتهم مع المقترضين وتقييمها، وبناء قراراتهم بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

ثانياً: التحليل الاستثماري: ويهتم هذا التحليل بالدرجة الأولى جمهور المستثمرين، الذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكافة عوائدها ويتم من خلال تقييم الأوراق المالية وتقييم الكفاءة الإدارية للمؤسسات[3].

I.أهداف التحليل الاستثماري:

- ✓ تحديد خصائص الاستثمار: وأهم خصائص الاستثمار الذاتية هي تلك المتعلقة بالعائد والمخاطرة وهي التي تمثل العوامل الموضوعية في اختيار الاستثمار.

---

[1] – علي حنفي، **مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ص 21-22.

[2] – شرفاوي ادريس، سحنون عبد العزيز، **أهمية التحليل في اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية**، مذكرة ليسانس، جامعة الجزائر03،كلية العلوم الإقتصاد والعلوم لتجارية 2012، ص05.

[3] – مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص233.

- ✓ تحديد الاستثمارات المقدرة بأقل من قيمتها: في حالة عدم وجود سوق كفء أو وجود فواصل زمنية بين تدفق المعلومات والتسعير السوقي للأوراق المالية.
- ✓ فهم السوق وتفسيرها: يقوم المحلل بتوجيه النصح والإرشاد للمستثمرين في اختياراتهم الاستثمارية من بين البدائل الاستثمارية المتاحة حماية لهم من مخاطر الاستثمار.

II.صعوبات التحليل الاستثماري ومعوقاته:

1.صعوبة تتعلق بالجانب الشخصي: وتعني قدرة المحلل على التحليل والتفسير والاستنتاج ودراسة المتغيرات واستخدام الطرق الرياضية والإحصائية الملائمة.

2.عدم توفر البيانات: وهذا يقلل من نشاط المحلل في تقديم أفضل الاستشارات في أوقات معينة.

3.التنبؤ بأسعار الفائدة: فالعناصر التي تؤثر في تغير مستويات أسعار الفائدة وتطورها بالغة الدقة والتعقيد وتمنع المحلل من الوصول إلى التقدير الجيد.

4.صعوبة التحليل الأساسي واستهلاكه لوقت كبير مقارنة بالتحليل الفني: وهي ناجمة من تحفظات على القوائم المالية التي تعدها الشركات[1].

ثالثاً: تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين مؤسسة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام مؤسستين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما، وتستعمل المؤسسة الدامجة أدوات التحليل المالي في تقييم المؤسسة المدمجة وتقدير الأداء المستقبلي لها، كما تستعملها المؤسسة المدمجة أدوات التحليل المالي في تقييم المؤسسة المدمجة وتقدير الأداء المستقبلي لها، كما تستعملها المؤسسة المدمجة في تقييم العرض المتقدم والحكم على مدى مناسبته[2].

رابعاً: تحليل تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد التزاماتها وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية على النحو التالي:

I.إدارة المؤسسة:

[1] – شرفاوي ادريس، سحنون عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] – مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص233

تقوم إدارة المؤسسة بأعمال التحليل المالي وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

- قياس سيولة المؤسسة
- قياس ربحية المؤسسة.
- تقييم كفاءة المؤسسة وإدارة أصولها وخصومها.
- اكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
- معرفة مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.

II.المستثمرون:

يهتم المستثمرون بالتحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

❖ قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإدارية للمؤسسة.

❖ معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي.

❖ تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغبتهم.

III.المقرضون:

كما بين في التحليل الائتماني حيث الغرض منه هو معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المؤسسة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضون أصحاب الديون طويل الأجل.

IV.الجهات الرسمية:

تقوم الجهة الرسمية ممثلة بالدوائر الحكومية بأعمال التحليل المالي لتحقيق الأغراض التالية:

- لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة.
- لأغراض التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدماتها.
- لأغراض متابعة نمو تطور المؤسسة وخاصة الصناعة منها.

V.بيوت الخبرة المالية: هي فئات متخصصة بالتحليل المالي تقوم بتحليل المؤسسة وبيان وضعها المالي بناء على تكليف من بعض الجهات مقابل الحصول على أتعاب[1].

[1] – شرفاوي ادريس، سحنون عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص08-09.

خامساً: التخطيط: تفرض تذبذبات وتقلبات الأسواق على المؤسسات وضع الخطط اللازمة لمواجهتها، هكذا يكون بوضع التصور المستقبلي لأداء هذه المؤسسات بالاستدلال بالأداء التاريخي لها ومعطيات أخرى، بالاستعانة ببعض الأدوات التي من ضمنها أدوات التحليل المالي[1].

سادساً: المراجعة (الرقابة المالية): تعتبر المراجعة التحليلية إحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على مؤشرات الخاصة بالمؤسسة مقارنة بفترات سابقة أو مؤسسات أخرى مماثلة، وكذا اكتشاف الأخطاء غير العادية والانحرافات الكبيرة، هذا من خلال الاعتماد على أساليب وأدوات التحليل المالي[2].

سابعاً: استعمالات أخرى:

- تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات .
- التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.
- تحليل المحافظ الاستثمارية[3].

[1] – عبد الحكيم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي: أسس،مفاهيم،تطبيقات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، **2006**، ص158.

[2] – يوسف محمود جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشهف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بالفشل المشروع**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، يناير 2005، ص 263-295.

[3] – شرفاوي ادريس، سحنون عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص08-09.

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

تتعدد الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وتسعى كل جهة إلى الحصول على إجابات ملائمة حول مجموعة من الانشغالات التي قد تكون مشتركة أو مختلفة، ويمكن القول أن الجهات المستفيدة من التحليل المالي: إدارة المؤسسة، المساهمون، الدائنون، المصالح الحكومة، العاملون، المؤسسات المتخصصة، المحللين الماليين، جهات أخرى.

أولاً: إدارة المؤسسة:

يستفيد من التحليل المالي الداخلي مختلف المستويات الإدارية، حيث يمكن من الكشف عن الصورة التي يكون عليها المركز المالي للمؤسسة، ويسمح بالمتابعة المستمرة، ووضع الإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع نتيجة التغيرات التي حدثت[1]، ويمكن حصر أهم أهداف إدارة المؤسسة من خلال استعمال التحليل المالي في النقاط التالية:

- تقييم شامل حول الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة[2].
- دراسة التوازنات المالية، المردودية، الملاءة (القدرة على الوفاء)، السيولة، المخاطر المالية.
- توجيه الإدارة العامة وكذا الإدارة المالية في مختلف القرارات (الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح).
- يؤسس قاعدة للتخطيط المالي (الموازنات...).
- زيادة كفاءة وفعالية مراقبة وتوجيه مختلف قرارات التسيير.
- مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المنافسة.
- تشخيص المشاكل الحالية[3].

[1] – مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]- pierre Vernimmen, **finance d'entreprise**, 6ème éd , Edition Dalloz, parise, 2005, P178.

[3] – مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص236.

ثانياً: المساهمون:

وهم الملاك الذين يحوزون على حصص من رأس مال المؤسسة، ويمكن أن يكونوا أفرادا (أشخاص، عمال، مساهمين ،و/أو المؤسسات مثل: بنوك، مؤسسات، صناديق الاستثمار* «OPCVM» مؤسسات التأمين، صناديق المعاشات)[1]، ويهدف هؤلاء من خلال استعمال التحليل المالي إلى معرفة وقياس قدرة المؤسسة على خلق القيمة، وكذا قياس العوائد والمخاطر على استثماراتهم، أما فيما يخص المساهمين المحتملين فيهمهم بالدرجة الأولى وضعية المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى من أجل ترشيد قراراتهم فيما يخص استثمار أموالهم،[2] ولعل أهم النقاط التي يرتكز عليها المستثمرون، من خلال التحليل المالي هي:

- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل، وكذا قدرتها على تحقيق عوائد مناسبة على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي تأخذه ربحية المؤسسة في فترة معينة.
- إمكانية تطور المؤسسة ونموها، وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

ثالثاً: الدائنون:

ويقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، ويمكن أن يكون الدائن شخصا معنويا أو طبيعيا، وما يهم هؤلاء هو معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد، وكذا تقييم المخاطر المتوقعة، ويتم التركيز في غالب الأحيان على دراسة العناصر التالية:

- سيولة المؤسسة باعتبارها مؤشر على الوفاء في المدى القصير.
- الهيكل المالي للمؤسسة، ومصادر الأموال واستخداماتها، والتوقعات الطويلة الأجل باعتبارها أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء في المدى الطويل.
- مردودية المؤسسة باعتبارها مورد هام للوفاء بالديون.

---

* **Organismes de placement collectifs en valeurs mobilières** «**OPCVM**»:

وهي عبارة عن وعاء مالي لتجميع مدخرات الأفراد واستثمارها في الأسواق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة المحافظ الإستثمارية، وهي نوعان هما:

الصناديق المشتركة للتوظيف(FCP) fonds communs de placement

مؤسسات الاستثمار ذات رأس المال المتغير(SCAV)sosiétés d'investissement à capital variable

[1] - Josette Payrard , Op. Cit., P05.

[2] - pierre Vernimmen , **finance d'entreprise**, Op. Cit., P177-179.

- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.
- التدفقات ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة.

رابعاً: المصالح الحكومية:

ومختلف الهيئات والمصالح التابعة للدولة مثل: أجهزة التخطيط، الغرف التجارية والصناعية، إدارة الضرائب وتستفيد هذه المصالح والهيئات من التحليل المالي لأغراض مختلفة:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء، كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

خامساً: أهداف إحصائية.

أغراض العمليات المالية (الخوصصة، إعادة الهيكلة) على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية.

سادسًا: العاملون:

إن الوضع المالي، واستمرارية المؤسسة من بين اهتمامات هذه الفئة، كما أن التطور الحاصل في مساهمة العمال في رأس مال المؤسسات بسبب عوامل كثيرة منها عمليات الخوصصة جعلهم يهتمون أكثر بالتحليل المالي، إضافة إلى كون التحليل المالي أداة في يد نقابة العمال لمعرفة وضعية المؤسسة ليكون حوارهم ومطالبهم مع الإدارة المسؤولة أكثر معقولية[1].

سابعًا: المؤسسات المتخصصة:

وهي مؤسسات متخصصة في التحليل المالي، وتقوم إما بمبادرة منها أو بتكليف من إحدى المؤسسات المهتمة، ومن أمثلة المؤسسات التي تعمل في السوق الأمريكي: (مؤسسةSTANDARD & POOR'S، مؤسسةDUN & BRADSTREET،مؤسسة ROBERT MORRIS ASSOCIATES) وتقوم هذه المؤسسات بدراسة وضعيات المؤسسات ونشر التصنيفات المختلفة مثل: التصنيف الائتماني.

ثامناً: المحللون الماليون:

وهم الذين يحترفون مهنة التحليل المالي، ودورهم استشاري لأغلب الفئات المذكورة سابقا، فقد نجدهم في البنوك، صناديق الاستثمار، مكاتب الاستشارية...الخ، و يقومون بهذا الدور الاستشاري لمساعدة الجهات المختلفة في اتخاذ قراراتهم مثل قرارات بيع و شراء الأوراق المالية، و تسيير المحفظة...الخ[2].

[1] – مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

[2] – مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص238.

تاسعاً: جهات أخرى:

- الموردون.
- الزبائن.
- وسائل الإعلام المتخصصة (جرائد، قنوات تلفزيونية، مواقع انترنيت).
- باحثين.
- منافسين.....الخ[1].

المبحث الثالث: منهجية التحليل المالي والمعلومات اللازمة للتحليل.

تتوقف استفادة مختلف الجهات من مخرجات ونتائج التحليل المالي على المنهجية المتبعة من طرف المحلل المالي، وكذا دقة ومصداقية المعلومات التي يعتمدها كمدخلات للتحليل المالي، هذه الأخيرة تتمثل أساسا في مخرجات النظام المحاسبي.

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، هذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بثلاث مراحل[2] :

- مرحلة الإعداد والتحضير.
- مرحلة التحليل.
- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير).

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير[3]:

I.تحديد الهدف من إجراء عملية التقييم : يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى الشركة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على

[1] - Josette Payrard, Op. Cit., P08.

[2] بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء **–دراسة حالة شركة اسمنت السعودية–**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص17.

[3] – مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص76.

نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك من معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

II. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلابد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

III.تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل لبلوغ أهدافه: أما المعلومات التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها[1].

ثانيًا: مرحلة عملية التحليل:

وهي ثاني مراحل التحليل المالي فبعد قيام المحلل المالي بتحديد الهدف من عملية التحليل ومعرفة نطاق ومدى التحليل وجمع المعلومات اللازمة يقوم المحلل بعدد من الخطوات منها:

I.تصنيف المعلومات وإعادة تبويبها :

يقوم المحلل المالي بتصنيف المعلومات المتوفرة لديه بناءا على أهميتها سواء كانت مالية أو غير مالية أو كمية أو إحصائية وذلك استعدادا لتحليلها. حيث يتم تبويب المعلومات المالية "القوائم المالية" في إطار المبادئ والفروض والسياسات المحاسبية المتعارف عليها، من خلال تبويبها على شكل مجموعات مترابطة فنيا، حيث تضم كل مجموعة رئيسية–مجموعات فرعية متجانسة تربطها حقائق معينة، وذلك لغرض الوصول لمقارنات سليمة وموضوعية. ويوفر تبويب المعلومات بأسلوب متجانس تسهيل عملية التحليل.

ويعتمد إعداد القوائم المالية وتبويبها بشكل علمي، على خبرة المحلل المالي ودرايته، التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق الفائدة القصوى والمنشودة من التحليل المالي.

[1] – بن مالك عمار، مرجع سابق، ص17.

II.اختيار الأسلوب والأداة المناسبة لحل المشكلة :

ومن أساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، معدل دوران النقدية، معدل دوران المخزون السلعي، الرافعة المالية، بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية[1].

III.اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج :

حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من اجل معرفة ميزات وحدود العمليات المالية المتبعة[2].

IV.تحديد الانحرافات وأسبابها :

نتيجة لاستخدام المحلل طرق مختلفة في عملية التحليل ووضع معايير لقياس النتائج ، تبرز العديد من المؤشرات الهامة التي تمكن المحلل المالي من تحديد ورصد الانحرافات، ونقصد بالانحرافات هي الفروقات التي قد تظهر نتيجة مقارنة النتائج الفعلية بالمعايير التي أختارها المحلل المالي للحكم على نتائج التحليل المالي الذي أنجزه. وقد تكون طبيعة هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية، ولتطوير عملية التحليل المالي لابد من دراسة الانحرافات بصورة مستمرة وتتبع أسبابها والعوامل المرتبطة بها، لمعرفة حقيقة وجودها، وذلك لوضع الحلول المناسبة لها[3].

ثالثًا: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (كتابة التقرير):

وهي المرحلة الأخيرة، ويقوم فيها المحلل باطلاع الجهة المعينة بالتحليل بمختلف الحقائق والاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، بالإضافة إلى اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة، ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص[4].

[1] – عبد الحليم كراجة، علي ربابة، ياسر الكران، موسى مطر وتوفيق عبد الرحيم، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط01، 2000، ص143

[2] – بن مالك عمار، مرجع سابق، ص17

[3] – عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص143

[4] – مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص81

المطلب الثاني: مصادر معلومات التحليل المالي

إن عملية التحليل المالي تتم باستخدام مجموعة كبيرة من الحقائق والبيانات والمعلومات، ولكن تظل مخرجات النظام المحاسبي هي أهم مصدر هذه البيانات الكمية والتي يتم استخدامها في أغراض التحليل المالي. وللإشارة فإنه يستخدم لفظ المعلومات للدلالة على بيانات ثم تجهيزها أو تحويلها لكي تصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها، ومن ثم فان البيانات تعتبر بمثابة المادة الخامة التي تحتاج إلى تصنيع لكي تتحول إلى منتج نهائي (معلومات) له استخدام لإشباع حاجة قائمة، فالمعلومات إذن هي مجموعة من الأخبار تحمل معارف أو علم حول موضوع أو شيء معين إذا عملية "فعل أخبار" وتحتوي على مضمون "ما يتم الأخبار به" في آن واحد وهذا الأجل فهم جيد للمحيط[1] ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء من النظام الكلي للمعلومات ويلعب هذا النظام دورا هاما وفعالا، يتمثل في تزويد مختلف مستويات الإدارة بمعلومات جاهزة وصحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب[2]. وقابليتها للمقارنة إذ تكتسب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة أكبر في حالة مقارنة المعلومات الخاصة بها مع المعلومات المماثلة في المؤسسات الأخرى بالمعلومات المماثلة لنفس المؤسسة عن فترات سابقة.

كما أن القيمة الحقيقية للمعلومة تكمن في كيفية استغلالها أفضل استغلال واستخدامها أفضل استخدام حيث تمثل المعلومات عملية الحصول على حقائق والمعرفة الناتجة عن التشغيل ومعالجة البيانات بالشكل الذي يتفق مع احتياجات متخذي القرار[3]. فالمعلومات هي عملية تحويل البيانات الموجودة بشكل عشوائي مفيد إلى معلومات ذات مغزى وقابلة للاستخدام العقلاني في مختلف مجالات الحياة بما فيها طبعا تسيير المؤسسات الاقتصادية وإدارة أعمالها [4] ويمكن الفرق بين المعلومات والبيانات في أنه تمثل هذه الأخيرة أرقاما وحقائق لا يتدخل فيها الفرد أما المعلومات فتشمل ترجمة البيانات وتحليلها ودراستها كما يتدخل فيها الجهد البشري ،لذلك تعتبر المعلومات أقل صدقا وأقل موضوعية من البيانات[5]. من هذا المنطلق نجد أن المعلومات غالبا ما ترتكز على الجوانب السلوكية والاجتماعية المتصلة بالمشكلة محل القرار بينما البيانات على النواحي المادية والإحصاءات

---

[1] – مدني بلغيث، محمود التهامي طواهر، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 99.

[2] – احمد العماري ، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 54.

[3] – عادل بومجان، **دور التحليل المالي اتخاذ القرار لمؤسسة**، رسالة ماجستير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003 ،ص35.

[4] – سالمي جمال، **سبل الاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص14 .

[5] – نواف كنعان، **اتخاذ القرارات بين النظرية والتطبيقات الادارية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط01 الإصدار السابع، 2007، ص133.

والأرقام المتعلقة بالمشكلة، ومن أهم مميزات البيانات والمعلومات التي تضمن كفاءتها وفعالياتها في تحقيق الهدف من جمعها، وهو الوصول إلى القرار الصائب، وأن تكون هذه البيانات والمعلومات كافية ودقيقة ومختصرة ومحايدة وليست متحيزة وشاملة، وأن يتم الحصول عليها في الوقت المناسب، أي يمكن الاطمئنان إلى أمانة مصدرها وأن لا تكون تكلفة الحصول عليها من جهد ووقت وأموال تفوق المكاسب التي سوف يحققها القرار نفسه. وعموما يبقى تقسيم مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي في المؤسسة إلى نوعين رئيسيين هما:

أولاً: مصادر داخلية للمؤسسة :

وتشمل المصادر الداخلية على مجموعة من المعلومات التي تساعد المحلل المالي على عملية التقييم وهى كالآتي:

I.القوائم المالية الأساسية:

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعا لتوفر هذه المعلومات للاستخدام على نطاق عام، وتعد هذه القوائم طبقا لمعايير المحاسبية المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على أسواق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان والقوائم المالية الشائعة الاستخدام هي:

- ✓ الميزانية (قائمة المركز المالي).
- ✓ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- ✓ قائمة مصادر الأموال واستخداماتها .
- ✓ قائمة التدفق النقدي[1] .

II.المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية:

وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة والتي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

III.التقارير:

- ✓ التقارير المؤقتة والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية، ربع سنوية).
- ✓ تقارير مجلس الإدارة والتي تحتوي معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية، إحصائية وبعض الخطط التي تم مراجعتها.
- ✓ التقارير المالية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية[2].

[1] – خالد الراوي ، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي** ، دار المسيرة ، الأردن ، ط01 ، ص32.

[2] – محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتمان** ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، الاردن،2006، ص249

ثانياً: مصادر خارجية.

لابد أن تتوفر للمحلل المالي كمية من المعلومات التي تخص محيط المؤسسة مثل المعلومات المتعلقة بالإطار الاقتصادي والقطاعي الذي تنشط فيه المؤسسة وكذا المنظومة القانونية التي تحيط بالمؤسسة،[1] ولعل أهم المصادر التي يعتمد عليها هي:

- ❖ بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- ❖ البيانات الصادرة عن أسواق رأس المال ومكاتب السمسرة.
- ❖ الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
- ❖ المراسلات مع العملاء.
- ❖ المكاتب الاستشارية[2]

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

إن احتساب النسب المالية وأي مقاييس الأداء المختلفة بمفردها أو بمفرده سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها. ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها.

فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن خارج قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وخروجه في هذه الحالة بنسبة 1:3 مثلا، فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل أن يقرر إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، و مثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد. ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياسا للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما[3].

---

[1] Josette Peyrard , Analyse financièe , librairie Vuibert éditionparis, 8ème édition , 2001 ,P09

[2] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، ط02، 2005، ص08-09

[3] -أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط01، 2005، ص179-180

أولاً: أنواع معايير التحليل المالي

I.المعايير المطلقة (المنطقية):

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشاة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من اضعف المعايير المستخدمة من الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول 1:2 ونسبة السيولة السريعة 1:1.

II.معيار الصناعة :

هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق، طبعا هذه المعايير توضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال[1]، ويتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد.
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة.
- أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

وكما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:

- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها.
- اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى الشركات.
- اختلاف الأساليب والنظم المحاسبية بين الشركات.
- الاختلاف في الموقع الجغرافي.
- الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعية.

[1] – النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين ،**الإدارة المالية، دار المسيرة**، عمان،الأردن ، ط1، 2007 ، ص99

III. المعيار الاتجاهي (التاريخي):

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات فمثلا لو افترضنا إن نسب المديونية الحالية 1:3 في حين أنها كانت في الماضي 1:2 إذ هناك انحراف بين النسبتين مما يدعو المحلل إلى التساؤل والبحث عن أسباب هذا الانحراف وهل هو انحراف سلبي أو ايجابي ويمكن احتسابه من خلال المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة سنوات ويمكن استعماله في الحالات التالية:

أ- في حالة عدم توفر معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية أو الصناعية.

ب- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من اجل المقارنة بينها.

ج- صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.

IV. المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي:

نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة. ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.

ثانيًا: الخصائص معايير التحليل المالي:

وحتى يكون للمعيار معنى وليكون مقبولا، لابد من أن يتصف بالخصائص التالية:

أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانه تنفيذ، لأن يتصف بالمثالية فيعتذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فقد درج مثلا، على قبول نسبة التداول بحدود 1 و2، وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها ،لكنه في نفس الوقت ليس من السهل تحقيقها.

أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة.

أن يكون المعيار واضحا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وان لا يكون له أكثر من تفسير.

ثالثًا: استخدامات معايير التحليل المالي:

حيث تستخدم المعايير للأغراض التالية:

إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى و مغزى يمكن تفسيرهما في ضوئه.

كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

الخلاصة:

بعدما تعرضنا في هذا الفصل مدخل إلى التحليل المالي بالتطرق إلى مختلف جوانب التحليل المالي (مفهومه، أنواعه، أهميته، أهدافه، وظائفه، استعمالاته، والأطراف المستفيدة منه، منهجيته والمعلومات اللازمة له)، استطيع القول أن التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل فالتحليل المالي يقوم بفحص وتحليل قوائم المعلومات في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي إذ هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه وكذا الإستراتيجية العامة لها .



استخدام التحليل المالي في الإجراءات التحليلية

تمهيد:

يشار إلى استخدام أساليب التحليل في المراجعة في الممارسة العملية بعدة تعبيرات لعل أهمها الإجراءات التحليلية أو الفحص التحليلي أو مدخل الأعمال للمراجعة أو فحص مؤشرات الأداء، وعموماً توجد علاقة تكامل بين إجراءات المراجعة وأساليب الفحص التحليلي يشار إليها بتعبير إجراءات المراجعة التحليلية.

حيث حدث تطور في أساليب هذه المراجعة، بدأ ذلك بإجراء أنواع من المقارنات ثم تطور إلى استخدام النسب المالية المعروفة ثم حدث تطور آخر أدى إلى استخدام أساليب كمية تحليلية متقدمة وآخذة في التطور الأمر الذي أدى إلى استخدام "المراجعة التحليلية" ليعبر عن هذا الأسلوب، وبدأت المراجعة التحليلية تلقي اهتماماً واعترافاً مهنياً صريحاً من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وذلك في قائمة إجراءات المراجعة رقم٢٣ حيث تضمنت القائمة توصية بضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط للمراجعة وأيضاً كمصدر للحصول على أدلة الإثبات

المبحث الأول: ماهية إجراءات التدقيق التحليلية.

تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية حسب المعيار الدولي رقم 520 للمراجعة أنها عملية تحليل النسب والمؤشرات المهمة، وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها.[1]

كما يمكن التعبير عنها بأنها الاختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومة المالية وغير المالية، ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المراجع الخارجي للعلاقات والأرصدة المتوقعة، وفحص التغيرات الجوهرية نتيجة لهذه الدراسات والتقييمات، بحيث يهدف الفحص التحليلي إلى لفت نظر المراجع الخارجي إلى تلك الأمور غير العادية والتي تتطلب مزيدا من أدلة الإثبات.[2]

إن إجراءات المراجعة التحليلية تشمل التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي لا تتوافق مع المعلومات الأخرى المناسبة أو تلك التي تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ التي يتم التنبؤ بها.

وبدأت المراجعة التحليلية تلقى اهتماما واعترافا مهنيا صريحا من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وذلك في قائمة إجراءات المراجعة رقم 22 حيث تضمنت القائمة توصية بضرورة استخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط للمراجعة وأيضا كمصدر للحصول على أدلة الإثبات.[3] ولقد زاد المدققين في استخدامهم لهذه الإجراءات التي تشتمل على عملية تحديد وبحث التغيرات غير العادية في القوائم المالية ويعود هذا ؟على الضغط الاقتصادي والاجتماعي والتنافسي على مكاتب التدقيق.[4]

---

[1]- Handbook of International Quality Control, AuditingReview, Other Assurance,and RelateServices Pronouncements ,IFAC, New York,2013.p 441.

[2]- وليم توماس، أمر سون هناي، ترجمة: أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة الخارجية بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2006، ص 331.

[3]- أحمد عبد الرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007، ص 26.

[4]- نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2006، ص 486.

المطلب الأول: ماهية المراجعة التحليلية

يشار إلى استخدام أساليب التحليل المالي في التدقيق بعدة تعبيرات لعل أهمها المراجعة التحليلية أو الفحص التحليلي، حيث يشير مصطلح التدقيق إلى علم التدقيق الذي يبحث في القوائم المالية للمؤسسة وأوضاعها، وهي عبارة عن عملية منهجية منظمة ترتبط بالحصول على أدلة، وقرائن وتقييمها بشكل موضوعي [1].

لذلك اهتمت الهيئات المهنية المختلفة بأسلوب الفحص التحليلي وطلبت من المدقق استخدامه في المراحل المختلفة لعملية التدقيق[2]، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعاريف المختلفة للمراجعة التحليلية والغرض من استخدامها في التدقيق، كما سنتطرق إلى الأساليب التي تمر بها المراجعة التحليلية.

المطلب الثاني :مفهوم المراجعة التحليلية:

للمراجعة التحليلية تعريفات مختلفة نذكر منها:

عرفها معيار المراجعة الأمريكي رقم 56 على أنه عملية تقييم المعلومات المالية للحكم على معقولية العلاقات بين المعلومات المالية وغير المالية.

أما المعيار الدولي للمراجعة رقم 520 فينص على أنها تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة .[3]

فالإجراءات التحليلية تتضمن دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة، إلا أن أول وصف للمراجعة التحليلية أو الفحص التحليلي كان عن طريق المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والذي عرفه على أنه نوع من اختبارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أداؤها عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات.

---

[1]–أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص538.

[2]–منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص186.

[3]–مرجع نفسه، ص 189.

إذن فالمراجعة التحليلية في التدقيق عبارة عن أحد أنواع اختبارات التحقق الأساسية التي يمكن أداؤها لجمع أدلة الإثبات المرتبطة بالتحقق من صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة والتأكد من عدم وجود أخطاء أو مخالفات.[1]

كما يمكن تعريف المراجعة التحليلية بأنها الاختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المدقق للعلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغيرات المتوقعة المحددة كنتيجة لهذه الدراسة والتقييم والمقارنة.[2]

من كل ما سبق يمكن تعريف المراجعة التحليلية بأنها :دراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات المؤشرات الجوهرية التي تهتم بتقرير فحص التقلبات والبنود غير العادية، حيث تتضمن تلك الإجراءات ما يلي:[3]

1-مقارنة المعلومات المالية الحالية مع معلومات مالية تتعلق بالنتائج المتوقعة أو المستهدفة عن طريق الموازنات والتنبؤات.

2-مقارنة المعلومات المالية الحالية للمؤسسة مع المعلومات المالية المرتبطة بفترة أو فترات سابقة (التحليل الأفقي.)

3-دراسة العلاقة بين عناصر نتائج المعلومات المالية المرتبطة بغرض مطابقتها وتكيفها مع نموذج قابل للتنبؤ به تأسيسا على خبرة المؤسسة، حيث يتوقع وجود هذه العلاقة بنمط معين واستمرارها عليه إذا لم يكن هناك تغيرات جوهرية قد أدت إلى تغييره.

4-مقارنة المعلومات المالية مع معلومات مالية متماثلة ترتبط بالصناعة التي تعمل فيها المؤسسة مثل مقارنة نسبة مبيعات إلى حسابات المدينين مع المعدلات السائدة في القطاع.

5-دراسة علاقة المعلومات المالية مع معلومات غير مالية ملائمة أخرى مثل مقارنة تكلفة المرتبات مع كمية المبيعات، أو الأرباح مقارنة مع قيمة المبيعات وتكاليف التشغيل مثلا.

[1]-أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص 541-542.

[2]-منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 190.

[3]-أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص541

المطلب الثالث: أغراض المراجعة التحليلية:

مرت المراجعة التحليلية بعدة مراحل استخدمت فيها أغراض مختلفة لمساعدة المدقق في النواحي التالية:

أولاً: المساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة:

تعتبر المراجعة التحليلية من أهم الأساليب الشائع استخدامها في مجال التدقيق، حيث أنه بمقارنة معلومات السنة الجارية التي لم يتم تدقيقها بعد، بمعلومات السنة السابقة التي تم تدقيقها يمكنه من الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة[1]، ويمكن أن يشير تطبيق المراجعة التحليلية إلى نواحي من نشاط المؤسسة لم يعلمها المدقق من قبل التي ستساعد في تقييم مخاطر التحريفات الهامة والمؤثرة وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى .[2]

ثانيًا: تقدير قدرة المؤسسة محل التدقيق على الاستمرار:

يتم استخدام الإجراءات التحليلية على نحو مفيد كمؤشر على الصعوبات المالية الشديدة التي تواجهها المؤسسة محل التدقيق ويجب أن يتم أخذ احتمال الفشل المالي بعين الاعتبار عند تقدير الأخطار المرتبطة بالتدقيق، بالإضافة إلى ما يتصل باستخدام الإدارة لمفهوم الاستمرار عند إعداد القوائم المالية، وتوجد بعض أنواع الإجراءات التحليلية التي يمكن استخدامها على نحو مقيد في هذا الصدد ومثلا، إذا وجد أن هناك ارتفاعا غير عادي في نسبة الدين طويل الأجل إلى صافي الثروة مع وجود انخفاض في نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول، سيظهر مؤشر يعبر عن خطر كبير لحدوث فشل مالي، ولن تؤثر هذه الحالة فقط على خطة التدقيق، ولكنها تثير شك كبير عن إمكانية استمرار المؤسسة محل التدقيق .[3]

ثالثًا: مواجهة التقلبات غير العادية:

فعندما يجد المدقق اختلافات جوهرية غير متوقعة بين البيانات المالية التجارية (محل التدقيق) والبيانات الأخرى المستخدمة في عملية المقارنة(مثل بيانات السنة السابقة التي تم تدقيقها)أو تكون بيانات تقديرية مثل

---

[1]-منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص191.

[2]- قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محي الدين المصري رقم 166، 2008، معيار المراجعة المصري رقم 520 ، **الإجراءات التحليلية**، ص2.

[3] -ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص255

(بيانات الموازنات، أو معيارية مثل التكاليف المعيارية، أو بيانات مؤسسة أخرى تعمل في نفس القطاع) ، فإن هذه الاختلافات يشار إليها عادة بالتقلبات غير العادية، وعلى ذلك يمكن تعريفها بأنها التغيرات الجوهرية التي تحدث عندما لا يكون من المتوقع حدوثها[1].وقد يرجع السبب في كلتا الحالتين إلى وجود أخطاء أو مخالفات، وهكذا إذا كانت قيمة الفروق كبيرة، يجب أن يتعرف المدقق على السبب، وأن ذلك السبب يتعلق بحدث اقتصادي وليس نتيجة وجود خطأ أو مخالفة.[2]

رابعًا: تقليل الاختبارات الأساسية:

عندما لا يجد المدقق تقلبات غير عادية فإن معنى ذلك أن احتمال وجود أخطاء مادية أو تلاعب يكون منخفض وبذلك يوفر الفحص التحليلي دليلا قويا على سلامة وعدالة أرصدة الحسابات التي تم فحصها بهذه الوسيلة مما يجعل المدقق عادة يقلل من الاختبارات التفصيلية والتي يجريها على أرصدة تلك الحسابات.

ومما هو جدير بالذكر أن تكلفة إجراء الفحص التحليلي تكون عادة أقل من تكلفة الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات مما يجعل معظم المدققين يفضلون استخدام الإجراءات التحليلية بدلا من الاختبارات التفصيلية كلما كان ذلك ممكنا.

خامسًا: تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق :

إن أسلوب المراجعة التحليلية يعتبر أرخص وأقل أنواع الاختبارات تكلفة نظرا لإمكانية قيامه بها في المكتب دون حاجة للانتقال إلى مقر المؤسسة وعلى أساس البيانات الظاهرة في القوائم المالية للسنة الحالية والسنوات السابقة، ولذلك فإن التوسع في استخدامه يؤدي إلى تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق.[3]

[1] –منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص193.

[2] –ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق ،ص255

[3] –منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص 194-195.

المبحث الثاني: أساليب المراجعة التحليلية ومضمونها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: أساليب المراجعة التحليلية

أوضح المعيار رقم 56 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين سنة 1988 م أن الدليل الذي يمكن الحصول عليه يجب أن يتم من خلال نوعين من الإجراءات أولهما، التدقيق التفصيلي الذي يشمل العمليات والأرصدة، وثانيهما المراجعة التحليلية للمعلومات المالية، والتي يقصد بها قيام المدقق باستخدام بعض الأساليب العلمية المهنية في تحليل الاتجاهات والتغيرات ومن هذه الأساليب، النسب المالية والأساليب الرياضية والأساليب الإحصائية وتقييم الخبرة، حيث أن هذه الإجراءات تفيد المدقق في الكشف عن بعض المؤشرات التي تساعده على ترشيد حكمه الشخصي.

ولذلك فإن أساليب المراجعة التحليلية بعضها يعتمد على البيانات المالية، والبعض الآخر يعتمد على البيانات غير المالية، وهي تسمى بإجراءات المراجعة التحليلية الوصفية، أي غير كمية وأهمها الاستفسارات من العميل عن بعض جوانب النشاط التي قد تكون شفهية أو مكتوبة وكذلك الاطلاع على نتائج التدقيقات السابقة ومقارنة بيانات العميل مع توقعات المدقق باستخدام البيانات غير المالية، وكذلك تدقيق المعلومات غير كمية مثل الاطلاع على النظام الداخلي للعميل، وعلى محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

أما الأساليب التي تعتمد على البيانات المالية فهي التي تساعده على ترشيد حكمه الشخصي والحصول على أدلة إضافية[1]، وفي ما يلي بعض الأمور التي يسترشد بها المدقق وهي:[2]

-المعلومات التي يكون المدقق قد حصل عليها من خلال قيامه بالتدقيق أو فحص القوائم المالية لفترات زمنية.

-معرفة المدقق بطبيعة النشاط ومعرفه بالمبادئ المحاسبية المستخدمة وطبيعة الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.

-النظام المحاسبي للمؤسسة.

-مدى تأثر بند معين بالحكم الشخصي للإدارة.

[1] -علي محمد موسى، مرجع سابق، ص ص 232-233.

[2] -أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات تطبيقية في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص79

-الأهمية النسبية للمعاملات وأرصدة الحسابات.

ومن بين الأساليب المستخدمة في المراجعة التحليلية ما يلي:

أولاً: أسلوب التحليل المالي :

يستخدم التحليل المالي ضمن الأساليب التقنية الرئيسية لتنفيذ المراجعة التحليلية على القوائم المالية الختامية للمؤسسة بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحقها على مدى زمني معين وحجم هذه التغيرات ومسبباتها، ويتم التحليل المالي بعدة طرق وهذا نظرا لأهميته كأداة رئيسية بمن أدوات المراجعة التحليلية .[1]

وتتمثل أساليب التحليل المالي في التحليل الأفقي، التحليل الراسي أو لتحليل بالنسب المالية

I. التحليل الأفقي:

ويعني دراسة النسب المئوية المالية لمؤسسة معينة على عدد من السنوات (3-5سنوات) ، وذلك لاكتشاف أي أخطاء أو انحرافات في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وهذا النوع من التحليل يلاءم غرض مدقق الحسابات أكثر من غرض المحلل المالي من خارج المؤسسة، فإذا اكتشف المدقق أي انحرافات في بعض النسب المئوية، أدرك أن الحسابات التي تتكون منها تحتوي على أخطاء يجب تدقيقها والوصول إلى أسباب هذا الخطأ، فإذا وجد المدقق أن هناك انحراف في نسبة إجمالي الربح للسنة موضوع التدقيق عن السنوات السابقة أدرك المدقق أن هذا الخطأ يمكن أن ينتج عن خطأ في المبيعات أو المشتريات أو بضاعة آخر المدة أو جميع هذه الحسابات مجتمعة .[2]

[1] -أحمد قايد نور الدين ويروية إلهام، "**استخدام الأساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع**" ملتقى جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص5.

[2] -ساري حامد العبدلي، مرجع سابق، ص34.

II. التحليل الرأسي:

ويطلق علية التحليل الساكن أو الثابت وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسبة مئوية ،أي ينسب كل عنصر من عناصر القائمة بقائمة معينة تأخذ نسبة 100 % ، فكل بند أخر في القائمة يتم إرجاعه كنسبة لهذا الأساس، كأن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة أو مجموع الأصول .[1]

يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء و غير مريح، و إن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد مؤسسات القطاع فهذا مؤشر سيء جدا .[2]

III. تحليل النسب:

يعتبر تحليل النسب هو أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه فإنه غالبا ما يساء فهمها أو يغالى في تقدير أهميتها بسهولة، وتعبر النسبة عن علاقة 2 أو 50% وفي رياضية بين مقدار وأخر فالنسبة بين مقدار 200 و400 يعبر عنها في صورة 1 حين أن نسبة ما تتضمن عملية رياضية بسيطة فإن عملية تركيب النسب ذات الدلالة وتفسيرها مسألة معقدة بدرجة كبيرة.

ويجب مراعاة تركيب النسبة بأن تعبر عن علاقة هامة وذات دلالة، فعلى سبيل المثال توجد علاقة واضحة ومباشرة ومفهومة بين سعر المبيعات الخاص بمفردة معينة من ناحية وتكلفة المبيعات من ناحية أخرى، ونتيجة لذلك تكون نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات ذات الدلالة، بينما لا توجد علاقة قابلة للفهم بين مصاريف الشحن التي تتحملها المؤسسة والأوراق المالية القابلة للبيع والمملوكة للمؤسسة وبالتالي فإن نسبة أي رقم إلى آخر يجب أن تعبر عن ارتباط ودلالة بينهما، وتمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في موضع

[1] -أمان انجروا، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص29.

[2] -شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008 ، ص ص192 -193.

للأحوال مفاتيح استدلال ومعرفة بأغراض الظروف الكامنة، إذا ما تم تفسير النسب تفسيرا سليما فإنها يمكن أن تشير وترشد المحلل إلى المعادلات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء[1]

وفيما يلى شرح لطبيعة كل نسبة وكيفية حسابها وتفسير مدلولها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1–2): أبرز النسب المالية في الإجراءات التحليلية.

النسبة	حساب النسبة	هدف وتفسير النسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الحصول المتداولة	لكشف الحماية التي تقدمها النقدية أو الأصول القريبة من النقدية للدائنين في الأجل القصير وكلما زادت النسبة كلما زادت عملية السيولة.
السيولة السريعة	النقدية / إجمالي الخصوم المتداولة	لقياس مدى تغطية الخصوم المتداولة، كلما زاد هذا المعدل كلما زاد الضمان الذي يرتبط بسداد الخصوم المتداولة في وقت مناسب.
نسبة القروض إلى حقوق الملكية	إجمالي الخصوم / حقوق المساهمين	لقياس مدى استخدام المؤسسة لطاقتها التمويلية للاقتراض، بوجه عام يجب ألا تزيد هذه النسبة عن 100%حيث في بعض المواقف سوف يكون للدائنين حصة أكبر من الملاك.
عدد مرات تغطية الدخل للفائدة	النتيجة التشغيلية / أعباء الفوائد	لقياس عدد مرات وفاء أرباح المؤسسة بأعباء الفائدة الثابتة، يمكن حساب تلك النسبة أيضا على أساس الربح بعد الضريبة.
معدل دوران حسابات الزبائن	صافي المبيعات / حسابات المدينين	لقياس عدد مرات تحصيل المدينين أثناء القترة، عندما يتم استخدام ذلك المعدل في الإجراءات التحليلية بفضل بعض المدققين استخدام الرصيد النهائي لحسابات المدنين التي قد تسبب تحريف من الصعوبة بمكان اكتشافه والانحراف وفترة التحصيل ويوجد عن طريق قسمة معدل الدوران على 365 يوم، وقد تكون هذه النسبة مفيدة في تقييم كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط المخزون	للإشارة على كيفية دوران المخزون بمؤسسة، وعندما تستخدم هذه النسبة في الإجراءات التحليلية يفضل بعض المدققين استخدام الرصيد النهائي للمخزون بجلا من متوسطات المخزون الذي قد يجعل من الصعوبة بمكان اكتشاف التحريف وعلى الرغم من أن

[1] –طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص62

		المعدل يختلف فيما بين الصناعات المختلفة، فإن القيم المنخفضة قد تشير إلى بنود المخزون المرتفعة بشكل متزايد والبنود بطيئة الحركة، على النقيض فغن القيم المرتفعة جدا قد تعكس تداول غير كاف للوفاء بطلب العميل الأمر الذي يؤدي على خسارة في المبيعات.
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / إجمالي الأصول	لقياس كفاية استخدام المؤسسة لأصولها لتوليد المبيعات، للأسباب السابقة المشار إليها بفضل استخدام الأرصدة النهائية للأصول وليس متوسطاتها عند حساب هذا المعدل.
العائد على صافي الأصول	صافي الدخل / صافي المبيعات	للإشارة إلى الآلية التي تعتمد على إجمالي الأصول المتاحة، الشركات التي تستخدم الأصول المتاحة، الشركات التي تستخدم الأصول بكفاية سوف تكون لها نسبة مرتفعة، وكلما انخفضت كفاءة الشركات انخفض المؤشر.
العائد على صافي المبيعات	صافي الدخل / صافي المبيعات	تشير إلى المقدرة على اكتساب أرباح مقنعة للملاك، أيضا تشير إلى المقدرة على الصمود أمام بعض الظروف المعاكسة، على سبيل المثال هبوط الأسعار، زيادة التكاليف وانخفاض المبيعات.
العائد على رأس المال الخاص	صافي الدخل / رؤوس الأموال الخاصة	للكشف على مقدرة الغدارة على اكتساب عائد كافي على الرأس المالي المستثمر عن طريق الملاك، بوجه عام يعتبر الحد الأدنى الذي يعتبر مقبولا لهذا المعدل هو 10% لهدف توفير أموال لإجراء عملية التوزيعات وتحقيق النمو.

المصدر :أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص573 .

ثانيًا: الأساليب الإحصائية :

يمكن تطبيق العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن أن تساعد في تفسير البيانات في الإجراءات التحليلية، وتتمثل م ا زيا هذه الأساليب في أنها توفر إمكانية إجراء عمليات حسابية أكثر تعقيدا وأكثر موضوعية فالنسبة المالية التي تبين العلاقة بين عنصرين من القوائم المالية، يمكن الكشف عن شدة العلاقة بينهما باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لزيادة الثقة والتنبؤ الحالية انطلاقا من قيم السنة الماضية وهذا عن طريق

استعمال الانحدار والارتباط والسلاسل الزمنية والغاية منها محاولة توقع قيم بعض الحسابات المرتبطة ببعضها البعض.

وبعد تحليل الانحدار أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في الإجراءات التحليلية، ويتم استخدام تحليل الانحدار في تقدير مدى منطقية الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة، ومثلا يمكن أن يستنتج المدقق وجود علاقة مناسبة بين مصاريف البيع وإجمالي المبيعات، وأيضا بين مصاريف البيع في السنة الحالية وكل من مصاريف البيع في السنة السابقة، وبالتالي يقوم المدقق باستخدام تحليل الانحدار ليحدد على نحو إحصائي القيمة المتوقعة لمصاريف البيع ومقارنتها بالقيمة المسجلة .[1]

ومن أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في الفحص التحليلي أسلوب الانحدار الذي يستخدم لتقييم معقولية الرصيد وذلك عن طريق الربط بين الحساب الذي يريد الحكم على معقوليته (المتغير التابع)، وبعض الحسابات الأخرى (المتغير المستقل) [2] وبذلك يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع وبمقارنته بالرصيد الفعلي يستطيع أن يحكم على إذا كان معقولا أو لا، فإذا اختلفت القيمة المتنبئ بها اختلافا كبيرا عن القيمة الفعلية الظاهرة بالدفاتر والقوائم المالية، عندئذ يعرف أن هناك احتمال كبير لوجود أخطاء جوهرية في هذا الحساب لذلك يقوم بتخصيص جهد أكبر ويتوسع في فحص هذا الحساب .فتحليل الانحدار يقيس التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل.

ويمكن التعبير عن المتغير المستقل والتابع بمقاييس مختلفة مثل عدد الوحدات، عدد الساعات، عدد الدنانير...الخ.

وتأخذ معادلة الانحدار البسيط(أي توجد بها متغير تابع واحد ومتغير مستقل واحد فقط)الشكل التالي:

[1] -ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص262.

[2] -منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص209-210.

$$ye=a+b\ x$$

حيث أن :[1]

ye = ترمز للقيمة المتوقعة للحساب المطلوب التنبؤ بقيمته (المتغير التابع)

X= ترمز للحساب الذي يعتقد أن له علاقة بالحساب المراد التنبؤ بقيمته(أي هي المتغير المستقل)

a= عنصر ثابت(الجزء الثابت)من العنصر التابع المطلوب التنبؤ به .

b= ترمز إلى معدل التغير في المتغير التابع لكل وحدة تغير في المتغير المستقل .

ثالثًا: برامج الحاسب الالكتروني :

يمكن استخدام برامج التدقيق التي يتم تشغيلها على أجهزة الحاسب الالكتروني الشخصي لأداء المراجعة التحليلية بشكل مكثف كاختيار إضافي لاختبارات التدقيق الأخرى. وقد بدأت العديد من مؤسسات المحاسبة في استخدام هذه الأدوات لأداء التدقيق على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

ويوجد جانب أساسي في مثل هذه البرامج يتمثل في القدرة على إدماج الحسابات بدفتر الأستاذ العام للعميل في نظام الحاسب الالكتروني للمدقق. وبالتالي يمكن التوصل إلى نسخة إلكترونية من قيود التسوية والقوائم المالية مما يؤدي إلى توفير الوقت. ويتم تخزين معلومات دفتر الأستاذ العام للعميل في ملفات إلكترونية لدى العميل ويتم تحديثها عام بعد آخر. ويسمح ذلك الأمر أن يقوم المدقق بتنفيذ العمليات الحسابية التحليلية المكثفة بتكلفة منخفضة، ويمكن أيضا عرض المعلومات التحليلية في أنماط مختلفة مثل الرسوم البيانية والخرائط للمساعدة في تفسير البيانات.

وتتمثل المنفعة الرئيسية من استخدام الإجراءات التحليلية الالكترونية في سهولة تحديث العمليات الحسابية عند قيام العميل بإجراء قيود التسوية للقوائم المالية .فإذا تم إجراء العديد من قيود التسوية في دفاتر العميل، يمكن إجراء العمليات الحسابية للإجراءات التحليلية بما يؤدي إلى تعديلها لتتلاءم مع التسويات بسرعة وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤثر التغيير في المخزون وتكلفة البضاعة المباعة في عدد كبير من النسب المالية،

[1] –منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص210

ويمكن تعديل كافة النسب المالية التي تتأثر بهذه التغيرات بدون تكلفة باستخدام برامج الحاسب الالكتروني الشخصي .[1]

رابعًا: تحليل الاتجاه:

يعتبر تحليل الاتجاه من أكثر أساليب المراجعة التحليلية شيوعا، وهو عبارة عن تحليل لتغيرات في رصيد بند معين خلال فترة محاسبية سابقة ويتركز التحليل بوجه عام على المقارنة بين أرصدة السنة السابقة بأرصدة السنة الحالية ومن ثم يعتمد على السلاسل الزمنية.

ويشير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في هذا المجال إلى أنه :ينبغي على المدقق أن يحدد مقدار التغيرات المتوقعة لكل حساب وأن يستفسر عن أسباب التغيرات غير المتوقعة ثم يجمع كل هذه الإثباتات ويربط بينها ليصل إلى رأي حول مدى معقولية الأرصدة.[2]

ولتحليل الاتجاه عدة نماذج منها:

I. نموذج المتغير الوحيد :

حيث يتم استخدامه بالاعتماد على السلاسل الزمنية لذلك الحساب عن الفترات السابقة، والذي يعتبر من أهم النماذج لسهولة استخدامه وقلة تكلفته، ومن ضمن أساليب هذا النموذج الأسلوب البياني وأسلوب المتوسط المرجح.

II. نموذج المتغيرات المتعددة :

يعتمد على التنبؤ بمتغير وحيد ولكن من واقع سلاسل زمنية مرتبطة بأكثر من متغير في عملية التنبؤ، ويعتبر التنبؤ بالاتجاه العام للسلاسل الزمنية أكثر العناصر أهمية في مجال المراجعة التحليلية مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن هذا النموذج يحقق درجة عالية من الكفاءة، ولكن على المدقق أن يستخدم خبرته وحكمه الشخصي لمعرفة مقدار خطأ التنبؤ، لأن تحليل الاتجاه قد يكون مقياسا غير موضوعي نتيجة خطأ التنبؤ مع أهميته الكبيرة للمدقق لأنه يحدد له مدى معقولية الأرصدة محل الفحص .[3]

[1] -ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص262.

[2] -أحمد قايد نور الدين ويروية إلهام، مرجع سابق، ص5

[3] -علي محمد موسى، مرجع سابق، ص 336.

المطلب الثاني :عملية الفحص التحليلي والعوامل المؤثرة عليه

أولاً: :عملية الفحص التحليلي

يطلق على عملية تخطيط وتنفيذ والتوصل إلى الاستنتاجات من الإجراءات التحليلية مصطلح الفحص التحليلي Analytical Review، هناك عدة وجهات نظر سواء نظرية أو عملية للعمليات الفرعية التي يتم تضمينها في الفحص التحليلي.

من وجهة النظر الفكرية تتكون عملية الفحص التحليلي من أربع عمليات تشخيصية هي:

1-التحليل الذهني.

2-توليد الافتراضات.

3-البحث عن المعلومات.

4-تقييم الافتراضات.

يقوم المدققون خصوصا بافتراض الأسباب والاحتمالات المرتبطة وجمع أدلة الإثبات لاختبار الفروض واختيار أية الفروض الأكثر احتمالا في إحداث التقلب.

أما من الناحية العلمية يتم استخدام عملية من أربعة مراحل كمدخل للمحاسبة التطبيقية وهي الأكثر شيوعا في الأدبيات المهنية:[1]

I. المرحلة الأولى :التوقعات Expectations

يقوم المدقق في المرحلة الأولى من عملية الفحص التحليلي بتطوير و إعداد التوقعات الخاصة بقيم التوقعات التي ستظهر في أرصدة حسابات القوائم المالية تأسيسا على القوائم المالية السابقة أو الموازنات أو المعلومات غير المالية، فالتوقعات تمثل تقديرات المدقق للقيم أو المؤشرات، ويقوم المدقق بتطوير التوقعات بطريقة من شأنها أن تشير للاختلاف الجوهري فيما بين تلك التوقعات والقيم المسجلة إلى أحد التحريفات.

[1] -أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص136

إن تكوين التوقع يعد المرحلة الأكثر أهمية لعملية الإجراءات التحليلية، وكلما أقترب توقع المدقق من الرصيد الصحيح أو العلاقة الصحيحة كلما زادت فعالية الإجراءات عند تحديد التحريفات المحتملة.

II. المرحلة الثانية :التحديد Identification

تحدث المرحلة الثانية من عملية الفحص التحليلي(التحديد)عندما يقوم المدقق بمقارنة القيمة التي يتوقعها مع القيمة المسجلة .تعتمد كفاءة وفعالية التدقيق على الكفاية في الاعتراف بأنماط الأخطاء في البيانات المالية وفي افتراض الأسباب المحتملة لتلك الأنماط بحيث تمثل مرشد لأي اختبار إضافي.

يتعين على المدقق دراسة مدى ضخامة الاختلاف فيما يبين القيمة المتوقعة والقيمة المسجلة التي سوف تقبلها، في كلمات أخرى عند نقطة يعتبر الاختلاف جوهريا، مثلا نقول أن الفرق جوهري إذا كان بنسبة % 20 عن تلك النقطة يطلق عليها حد الأهمية، في ظل اختبارات التحقق الأساسية فإن اختبار المدقق المرتبط بالتحريف المحتمل للقيمة الدفترية لأحد أرصدة الحساب يحدد ما إذا كان فرق التدقيق كان أقل من حد الأهمية النسبية للمدقق .فإذا كان الفرق أقل من الحد المقبول فإن المدقق يقبل القيمة الدفترية بدون إجراء أي فحص، أما إذا كان الفرق أكبر فالخطوة التالية تتمثل في فحص الفرق.

III. المرحلة الثالثة: الفحص Investigation

في المرحلة الثالثة لعملية الفحص التحليلي(الفحص)يهتم المدقق بفحص التوقعات المحتملة للفرق بين المتوقعة والمسجلة، إن الفرق بين توقعات المدقق والقيم الدفترية المسجلة لأحد الحسابات الذي لا يخضع لإجراءات التدقيق يمكن أن يعود إلى التحريفات والى العوامل الكامنة التي تؤثر على الحساب محل التدقيق بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بإمكانية الاعتماد على البيانات المستخدمة لتطوير التوقع.

وكلما ازدادت دقة التوقع كلما كان من الأرجح أن يكون الفرق بين توقع المدقق والقيمة المسجلة سيعود إلى التحريفات، وعلى النقيض فكلما انخفضت دقة التوقع كلما زاد احتمال أن يكون الفرق راجعا إلى عوامل مرتبطة بالتغيرات الكامنة بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على بيانات استخدمت في تطوير التوقع.

IV. المرحلة الرابعة : التقييم Evaluation

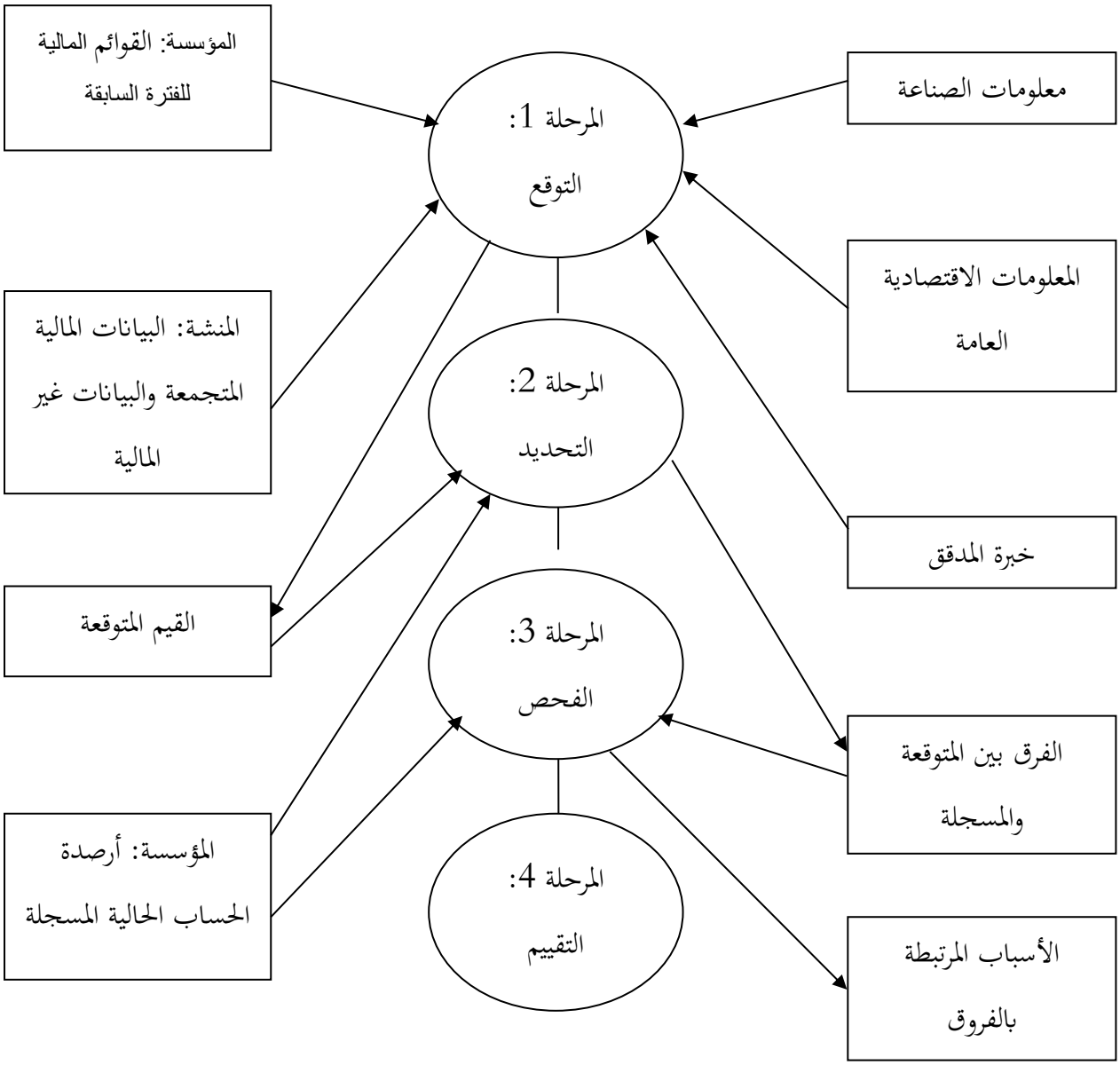
تضمن المرحلة الرابعة من عملية الفحص التحليلي (التقييم) أن يتم تقييم أثر الفرق بين القيمة المتوقعة للمدقق والقيم المسجلة على القوائم المالية.

وعادة لا يكون عمليا أن يتم تحديد العوامل التي تفسر القيمة الدقيقة محل الفحص، حيث يحاول المدقق أن يحدد كميا أن جزء من ذلك الفرق الذي يمكن الحصول على تفسيرات واضحة بشأنه وحيثما يكون ذلك ملائما أن يتم تدعيمه، فإذا كانت القيمة محل الاختلاف التي يمكن تفسيرها صغيرة تماما فقد يستنتج المدقق عدم وجود تحريف جوهري .[1]

ويمكن تلخيص وتوضيح عملية الفحص التحليلي في الشكل 2 العملية ذات المراحل الأربعة ومدخلاتها ومخرجاتها.

[1] -أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص 138.

الشكل رقم (1-2): عملية الفحص التحليلي.



المصدر :أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص33 .

ثانيًا: العوامل المؤثرة في عملية الفحص التحليلي:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية الفحص التحليلي يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

I. طبيعة المؤسسة وعملياتها:

إن إجراءات الفحص التحليلي تكون أكثر تعقيدا في المؤسسات كبيرة الحجم وذات الفروع المتعددة، وبالتالي يتطلب ذلك وقتا وجهدا كبيرين بينما نجد العكس في حالة كون المؤسسة صغيرة الحجم.

II. نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:

إذا كان هناك نظام رقابة داخلية قوي في المؤسسة، فإن ذلك يدل على أن الخطط والسياسات تنفذ وفق ما هو مخطط له وأن المعلومات المتوفرة في القوائم المالية سليمة.

III. مدى توفر المعلومات المالية وغير المالية.

هنالك بعض المعلومات يتطلب توفرها لغرض القيام بعملية الفحص التحليلي، مثل المعلومات الخاصة بالموازنات سواء المرنة منها أو الثابتة أو المعلومات المتعلقة بالإنتاجية وعدد الوحدات المنتجة، وغير ذلك من المعلومات الأخرى، فكلما توفرت تلك المعلومات كلما تمت عملية الفحص التحليلي بسهولة ويسر.

IV. الثقة في مصدر المعلومات

المعلومات المتوفرة من المصادر الخارجية المستقلة عن المؤسسة يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية الفحص التحليلي بينما المعلومات المتوفرة من المصادر الداخلية للمؤسسة تكون درجة الثقة فيها أقل قياسا بالمصادر الخارجية ولكن هذا لا يمنع من استخدامها في الفحص.

[1] –زينب جبار يوسف وفاطمة صالح مهدي، **الفحص التحليلي لحسابات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة**، 2007، الجنوبية، مجلة التقني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، المجلد العشرون، العدد2، ص7.

V. التناسب ما بين الكلفة والمنفعة:

قد يتطلب القيام بالفحص التحليلي تكاليف معينة، لأن استخدام الأساليب الكمية والإحصائية والرياضية يتطلب أفرادا ذوي خبرة وكفاءة في تلك الأمور وهذا ينعكس بدوره على التكاليف، ولكن يجب القيام دائما بإجراء موازنة ما بين الكلفة والمنفعة حتى تؤدي عملية الفحص الغرض المنشود منها.

المطلب الثالث: مضمون الإجراءات التحليلية للمراجعة.

تتضمن المراجعة التحليلية دراسة المقارنات التالية:[1]

- المعلومات المقارنة للفترة السابقة.
- النتائج المتوقعة، مثل الميزانيات التقديرية أو توقعات المدقق.
- المعلومات المتماثلة للجهة القطاعية ومقارنة نتائج المؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع ومع المؤسسات ذات الأحجام المتقاربة.
- دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة.

كما تتضمن إجراءات الفحص التحليلي أيضا دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية التي كان من المتوقع تحقيقها طبقا لتنبؤات المنشأة على أساس الخبرة السابقة للمؤسسة.[2]

[1] -أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيدات الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 137.

[2] -محمود السيد الناغي، **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة، تحليل وإطار للتطبيق**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص 345.

المبحث الثالث: مزايا الإجراءات التحليلية ودواعي استخدامها

المطلب الأول: مزايا الإجراءات التحليلية

يفيد استخدام الإجراءات التحليلية في تحقيق أهداف التدقيق وذلك من خلال المزايا الآتية:

•من خلال تحليل البيانات المالية الختامية يمكن الوقوف على العديد من المظاهر التي تقود إلى اكتشاف خلل في البيانات ،

•يمد التحليل المالي مراقب الحسابات بمزيد من المعلومات والبيانات عن نشاط الجهات الخاضعة للتدقيق في ضوء ما ينتهي إليه نشاطها الفعلي الأمر الذي يهيئ له الفرصة للقيام بمقارنة هذه البيانات والنتائج مع التقديرات المرسومة ،

•تتيح النسب والمؤشرات التي تقدمها الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات بين عناصر المركز المالي للجهة الخاضعة للرقابة ولمراقب الحسابات تقويم مدى توازن الثقل النسبي لمصادر الموارد المختلفة في تمويل أوجه الاستخدام ومن ثم مدى انسجام ذلك مع أغراض تلك الجهة وأهدافها ،

•مراقبة الخطط والبرامج ومستوى كفاءتها في ضوء نتائج ومؤشرات التنفيذ ودراسة أسباب الانحرافات التي تكشف عن قصور وضعف التخطيط مما يساعد على تصحيح مسارات التخطيط وإزالة المعوقات ،

•تقويم كفاءة الإدارة التنفيذية في أي مستوى أداري من مستوياتها ،

المطلب الثاني: دواعي استخدام الفحص التحليلي:

يعتمد المراجع الخارجي على المراجعة التحليلية أثناء القيام بمهامه بهدف الاستعانة بها في النواحي التالية:[1]

- المساعدة في فهم طبيعة أعمال العميل وتحديد مناطق الخطورة المحتملة من أجل التخطيط السليم لعملية المراجعة الخارجية، بحيث يجب على المراجع تقدير المخاطر الكامنة، فبتالي هو مجبر فهم طبيعة أعمال العميل الأمر الذي يساعده في تحديد توقيت وإجراءات المراجعة اللازمة.

[1] -منصور أجمد منصور، شحاتة سيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 191.

- المساعدة في تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، بحيث يقيم المراجع الخارجي عن طريق إجراءات المراجعة التحليلية قدرة الشركة على الاستمرار كمشروع في المستقبل، وذلك عن طريق قياس النسب المالية المختلفة.
- المساعدة في التعرف على مجالات الأخطاء المحتملة في القوائم المالية، بحيث قد يجد المراجع الخارجي اختلالات جوهرية غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الجارية والبيانات الأخرى المستخدمة في عمليات المقارنة، وتعرف هذه الاختلافات بالتقلبات غير العادية.
- تقليل الاختبارات الأساسية فإذا لم يجد المراجع الخارجي تقلبات غير عادية معناه أن احتمال وجود أخطاء مادية أو تلاعب في العمليات الحسابية يكون منخفض، وبذلك يوفر الفحص التحليلي دليل قوي على سلامة وصدق الحسابات التي تم فحصها وهذا ما يسمح بتقليل الاختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة.
- تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة، إذ يعتبر الفحص التحليلي أقل تكلفة من أنواع الاختبارات الأخرى نظرا لإمكانية القيام به في مكتب المراجعة دون الحاجة للتنقل إلى مقر المؤسسة، وبذلك فإن التوسع في استخدامه يؤدي إلى تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة.
- تمكين مدقق الحسابات من تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية من المساهمين والمستثمرين وغيرهم من المهتمين وذلك بسبب: [1]
  - عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية.
  - عدم كفاية نظام التقارير المعدة من قبل إدارة المؤسسة.
  - فشل الرقابة الداخلية في القيام بالإجراءات التحليلية وذلك لتبعيتها لإدارة المؤسسة.
  - تعقد عملية إدارة المشروعات لاتساعها ولشيوع حالة المنافسة.

[1] –عبد الستار عبد الجبار الكيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية، لشركات المساهمة العامة**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأردن، العدد2، 2008، ص8.

المطلب الثالث: مراحل المراجعة التحليلية:

أولاً: وقت المراجعة التحليلية

يمكن للمدقق أن يستخدم أسلوب المراجعة التحليلية في أي مرحلة من المراحل الثلاثة التالية:

I. في مرحلة التخطيط:

أشار المعيار رقم 56 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن الهدف من استخدام المراجعة التحليلية، تتمثل في مساعدة المدقق خلال مرحلة التخطيط لعملية التدقيق على تحديد توقيت وطبيعة ومدى سلامة إجراءات التدقيق، وتهدف هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط كذلك إلى التعرف على الأرصدة التي تتطلب اختبارات تفصيلية موسعة، كما تهدف إلى تخفيض الوقت وتحديد المخاطر المختلفة والمجالات التي تتطلب المزيد من التحقق ،[1] وبعبارة أخرى فإن استخدام المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط تساعد المدقق على تحديد المجالات التي تتطلب دراسة خاصة فيما بعد .[2]

II. مرحلة الفحص(التنفيذ):

تطبق المراجعة التحليلية أثناء تنفيذ الفحص فيما يتعلق بالإجراءات الواجب إتباعها لتدقيق عناصر المعلومات المالية[3] ، كما تستعمل أيضا للتحقق من صحة العمليات والأرصدة أي زيادة اختبارات العمليات وتفاصيل الأرصدة .[4]

---

[1] –علي محمد موسى،" إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع "المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الثامن عشر، 2013 ، ص 11.

[2] –منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 196.

[3] –ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011 ، ص 30 ، مذكرة غير منشورة.

[4] –منصور أحمد البديوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 198.

III. في نهاية عملية التدقيق:

تساعد المراجعة التحليلية في نهاية هذه المرحلة من عملية التدقيق بالتعرف على البنود التي تتطلب أكثر إفصاحا[1] وتقييما لسلامة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء التدقيق، بما في ذلك الرأي حول القوائم المالية، إذا كانت مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل وأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات يراد بها تعزيز الاستنتاجات التي تم تكوينها خلال عملية التدقيق بشكل منفرد، ومن ناحية أخرى فإنها تحدد مجالات تتطلب إجراءات إضافية.[2]

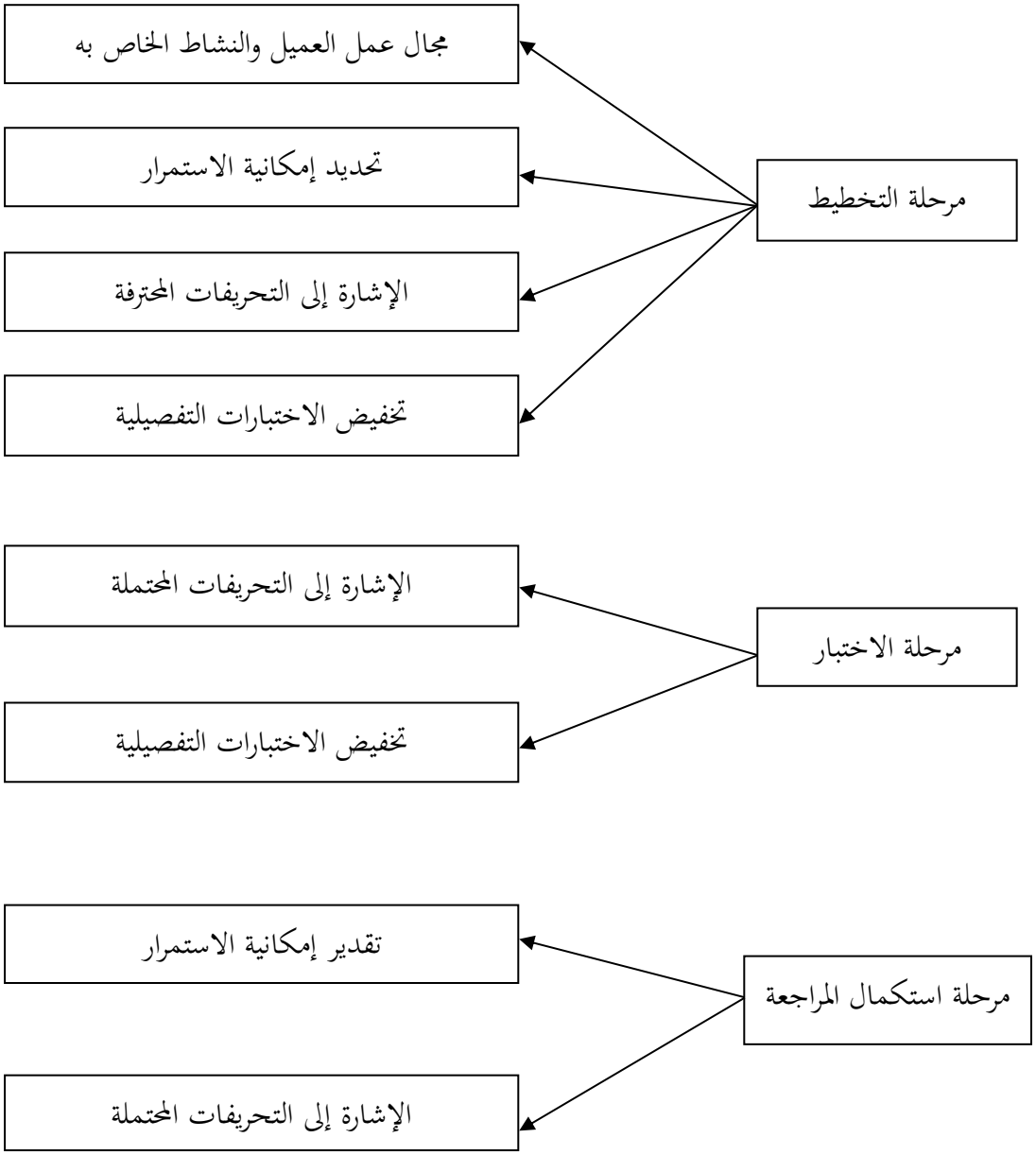
ويوضح الشكل 2 أغراض المراجعة التحليلية في كل مرحلة من المراحل الثلاثة، ويتم تنفيذ الإجراءات التحليلية في مرحلة التحقيق لتحقيق كافة الأغراض، بينما يتم استخدامها في المرحلتين الأخيرتين لتحديد دليل التدقيق الملائم والتوصل إلى رأي عن مدى عدالة العرض بالقوائم المالية.[3]

[1] –علي محمد موسى، مرجع السابق، ص11

[2] –أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص547

[3] –ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص256

الشكل رقم (2-2): توقيت وأغراض الإجراءات التحليلية.



المصدر: ألفين أرينز وجيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة وتعريب محمد محمد عبد القادر الديسطي، دار المريج، 2002 ، ص257

الخلاصة

من خلال ما سبق تمكّنا من معرفة طبيعة التحليل المالي والأدوات والأساليب التي تستعمل من طرف المحلل المالي، هذا ما أدى إلى زيادة أهمية التحليل المالي بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات والأطراف المستفيدة منها، فالتحليل المالي هو مجموعة من الدراسات التي تجرى على المعلومات المالية بهدف توضيح المعلومات وتسهيل مداولتها.

وبالتالي فإننا نستطيع القول أن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، كما يطلق على استخدامه من طرف المدقق الخارجي بالمراجعة التحليلية كإحدى وسائل التدقيق التي يلجأ إليها المدقق للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، مقارنة بفترات سابقة، أو بمؤسسات أخرى مماثلة كأحد الأساليب التقليدية واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية كإحدى الأساليب الحديثة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد:

مكنتنا الدراسة النظرية من التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي، حيث ظهر لنا أنه يمنح لكل من مستعمل البيانات والمهتم بتشخيص حالة المالية مؤشرات تساعدها على إعطاء حكم موضوعي ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، وليكون لدراستنا بعدا علميا نقوم في هذا الفصل بالدراسة الميدانية باستخدام spss.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وإجرائتها

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية وإجرائتها

يهتم هذا المبحث بتوضيح أهم الخطوات والأساليب العلمية التي استخدمت في إجراء الدراسة الميدانية ابتداءً من الخطوة الأساسية المتمثلة في تقديم منهج الدراسة وكيفية اختيار مجتمع وعينة البحث، ثم التطرق إلى الأساليب الإحصائية المستعملة لتحليل البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة، ليتم أخيرا صياغة الاستبيان وتحليل نتائج فقراته، فضلا صياغة فرضيات الدراسة واختبارها ومناقشة نتائجها.

المطلب الأول: تقديم منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة

أولا: منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصف الظاهرة وصفا دقيقا وتحليلها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنباطات منها، ويعبر عنها تعبيرا كميا أو كيفيا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكيفي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة.

ثانيا: تحديد مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراس الحالية من أستاذة كلية العلوم التجارية والإقتصادية والتسيير بجامعة المدية وجميع الأشخاص الذي يزاولون مهنة المحاسبة (خبير محاسبي، محاسب معتمد، محافظ حسابات) في ولاية المدية.

ثالثا: تحديد عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية بطريقة موضوعية للحصول على نتائج دقيقة وموثوق فيها، حيث تمثل عددها في (40) فردًا قبل المشاركة طواعيةً للإجابة على الإستبانات. وعلى ذلك تم توزيع (40) استبانة على أفراد عينة الدراسة؛ أي دون تدخل أي وسيط، بعد هذا تم استرداد (36) استبانة ما يعني أن هنالك (4) استبانات قد فقدت، وبعد فحص الاستبانات، تم استبعاد (07) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل، وبهذا يكون عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (29) أي بنسبة (72.5%) من اجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): تداول الاستبانات

الإستبانات	العدد#	النسبة%
المفقودة	4	10
الغير صالحة للتحليل	7	17.5
الصالحة للتحليل	29	72.5
المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات spss.

المطلب الثاني: مصادر الحصول على المعلومات وأدوات الدراسة

أولا: مصادر الحصول على المعلومات

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على المصادر الآتية:

I-المصادر الثانوية:

اعتمد الطلبة على الكتب والدوريات والمراجع والرسائل الجامعية والمقالات التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر وذلك للوقوف على الأسس العلمية الحديثة المرتبطة بالدراسة موضوع البحث، والتي ساعدت في بناء الإطار النظري للدراسة.

II-المصادر الأولية:

تم الاعتماد على المصادر الأولية في جمع البيانات من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، وبالاعتماد على ما أورده الكُتاب والباحثون بخصوص محاور الدراسة، إذ وُجه إلى أفراد عينة الدراسة من أساتذة مختصين وأشخاص يمارسون مهنة المحاسبة، وقد روعي في تصميم الاستبانة تحديد المحاور الرئيسية وصياغة العبارات التي تمثل كل محور، حيث كانت جميع العبارات ذات النهايات المغلقة.

وقد وقعت الاستبانة في ثلاث محاور وهي كالاتي:

- المحور الأول: تضمن متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة (السن، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة المهنية، طبيعة الوظيفة)
- المحور الثاني: تضمن محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، وتم قياسه بواسطة (07) عبارات من (A1) إلى (A7).

- المحور الثالث: تضمن دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية، وتم قياسه بواسطة (07) عبارات من (B1) إلى (B7).

كما تمّ قياس عبارات كلّ من المحور الثاني والثالث باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج الاحصائي المستخدم في التحليل تعبر عن الأوزان وهي (موافق بشدة=5، موافق=4، محايد=3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛ حيث (4) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8) ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبين.

ثانيا: الادوات الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، قام الطلبة بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Spss 25)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار كلموجروف-سميرنوف للتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة؛

2- معامل الارتباط سبيرمان للرتب للتأكد من صدق الإتساق الداخلي؛

3- معامل الفا كرونباخ للتأكد من درجة الثبات للمقاييس المستخدمة وللإستبانة ككل؛

4- النسب المئوية والرسوم والأشكال البيانية لمعرفة التوزيع النسبي للبينات الشخصية لعينة الدراسة؛

5- الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل معرفة الأهمية النسبية للفقرات ومحاور الدراسة؛

6- تحليل التباين الثنائي لمعرفة فيما إذا كان هنالك فروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الدراسة.

المطلب الثالث: صدق وثبات الإستبيان

أولا: الصدق الظاهري (المحكمين)

قام الطالبين بعرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وقد تألف من (3) أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير بجامعة المدية من المتخصصين في المالية والمحاسبة والاحصاء، وبعد تقديم الملاحظات اللا زمة استجاب الطالبين لأراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية ليتم تطبيقه على العينة محل الدراسة.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي

يتحدد الأسلوب الإحصائي المستخدم في التحليل بنوع توزيع البيانات؛ فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فالأسلوب الإحصائي المناسب هو (الإحصاء المعلمي)، أما إذا كان التوزيع غير طبيعي، فالأسلوب الإحصائي المناسب هو (الإحصاء الغير المعلمي). وبما أن بيانات هذه الدراسة هي بيانات لعينة صغيرة فإن اختبار **Kolmogorov-Smirnov** هو الأسلوب المناسب. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3): اختبار كلمجروف – سميرنوف لتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.

المحور	عنوان المحور	قيمة الاختبار *KS*	درجة الحرية *df*	مستوى الدلالة *P*
الأول	أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية	0.139	29	.0158
الثاني	دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية	0.153	29	0.080

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (**3-3**) أن قيمة إختبار Kolmogorov-Smirnov لمحاور الدراسة غير دال إحصائيا (P>0.05)، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الإتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الإستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وفي هذا الصدد قام الطالبين بحساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط سبيرمان للرتب بين كل عبارة من عبارات محاور الإستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه، والجدولين الآتيين يوضحان ذلك:

I- أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

نوضح ذلك من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) معاملات إرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مع الدرجة الكلية للمحور (N= 29).

رمز العبارة	الفقرة	معامل الإرتباط سبيرمان *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	تعتبر المراجعة التحليلية جانبا هاما في كل عمليات التدقيق.	0.803**	<0.01
A2	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية.	0.682**	<0.01
A3	استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية.	0.857**	<0.01
A4	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الاضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة.	0.652**	<0.01
A5	تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للمراجعة يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق.	0.743**	<0.01
A6	تعتبر المراجعة التحليلية وسيلة حديثة في انجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفة.	0.866**	<0.01
A7	تعد المراجعة التحليلية اختبارا للمعلومات المالية لتحديد الجوانب التي تتطلب فحصا مكثفا.	0.718**	<0.01

(**): دال احصائيا عند مستوى معنوية (0.01)

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات Spss.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-3) أن جميع معاملات الإرتباط كانت موجبة، وهذا ما يدل على علاقة طردية بين درجة كل عبارة مع درجة المحور الذي تمثله، حيث تراوحت بين (*SP*=0.652) في حدها الأدنى أمام الفقرة (A4) وبين (*SP*=0.866) في حدها الأعلى أمام العبارة (A6)، وأن جميع معاملات الإرتباط للعبارات دالة إحصائيا عند مستوى (1%) و(5%)، مما يعني تمتع عبارات المحور الخاص ب: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بالاتساق الداخلي وعليه لا نستثني أي فقرة من التحليل.

II- دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية:

نوضح ذلك من خلال عرض الجدول رقم (**5-3**)

الجدول رقم (3-5) معاملات إرتباط سبيرمان بين درجات عبارات محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية مع الدرجة الكلية للمحور (N= 29).

رمز العبارة	الفقرة	معامل الإرتباط سبيرمان *SP*	مستوى الدلالة *P*
B1	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية.	0.578**	<0.01
B2	استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية يمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.	0.520**	0.004
B3	يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والانحرافات.	0.734**	<0.01
B4	يشغل المدقق نسبة المديونية كمؤشر لمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق.	0.823**	<0.01
B5	المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية المراجعة التحليلية.	0.480*	0.008
B6	الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي أثناء القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.	0.836**	<0.01

(*): دال احصائيا عند مستوى معنوية (0.05) (**): دال احصائيا عند مستوى معنوية (0.01)

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات Spss

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (5-3) أن جميع معاملات الإرتباط كانت موجبة، وهذا ما يدل على علاقة طردية بين درجة كل عبارة مع درجة المحور الذي تمثله، حيث تراوحت بين (***SP***=0.480) في حدها الأدنى أمام العبارة (B5) وبين (***SP***=0.836) في حدها الأعلى أمام العبارة (B6)، وأن جميع معاملات الإرتباط للعبارات دالة إحصائيا عند مستوى عند مستوى (1%) و(5%)، مما يعني تمتع عبارات المحور الخاص ب: **دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية** بالاتساق الداخلي وعليه لا نستثني أي عبارة من التحليل.

رابعا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى فأن ثبات الإستبانة يعني الإستقرار في البيانات المتحصل عليها من قبل أفراد عينة الدراسة لو تم إعادة توزيعها خلال فترات زمنية معينة لاحقة وفي ظروف مختلفة.

وقد تم تحقق من ثبات الإستبانة باستخدام طريقة معامل (**α**) Cronbach Alpha، وذلك للاستبانة ككل وللمحاور المشكلة لها، والجدول الآتي يوضح معاملات Cronbach Alpha :

جدول رقم (6-3): قيم معامل ثبات (ألفا كرونباخ) لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل (N=29)

محاور الدراسة	عدد العبارات #	معامل ثبات α
أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية	07	0.918
دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية	06	0.858
الدرجة الكلية للإستبيان	13	0.787

المصدر: من إعداد الطلبين بالإعتماد على مخرجات Spss.

يتضح من الجدول رقم (6-3) أن قيم معامل الثبات Cronbach Alpha لمحوري الدراسة عالٍ، حيث بلغ (α=0.918) للمحور المتمثل في أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية ، كما بلغ (α=0.858) للمحور المتمثل في دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية ، كذلك تشير النتائج أن قيمة معامل Cronbach Alpha للإستبانة ككل بلغ (α=0.787) ما يعني تمتع الاستبانة بثبات عالٍ. وعليه تُعبر هذه النتائج على أنه في حالة ما إذا قمنا باستجواب أفراد عينة الدراسة من جديد وفي ظروف مختلفة فإن (95%) من الأفراد تكون لهم نفس الإجابة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية وتحليلها وذلك سعيا للإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها، وكذا تأكيد فروض الدراسة أو نفيها ومن ثمة مناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض وتحليل البينات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية

تلخص الجداول التالية بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة، بحيث تتضمن عرضًا للتكرارات المتعلقة بالجنس، السن، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة المهنية وطبيعة الوظيفة.

1-التوزيع النسبي للموظفين في عينة الدراسة حسب متغير الجنس

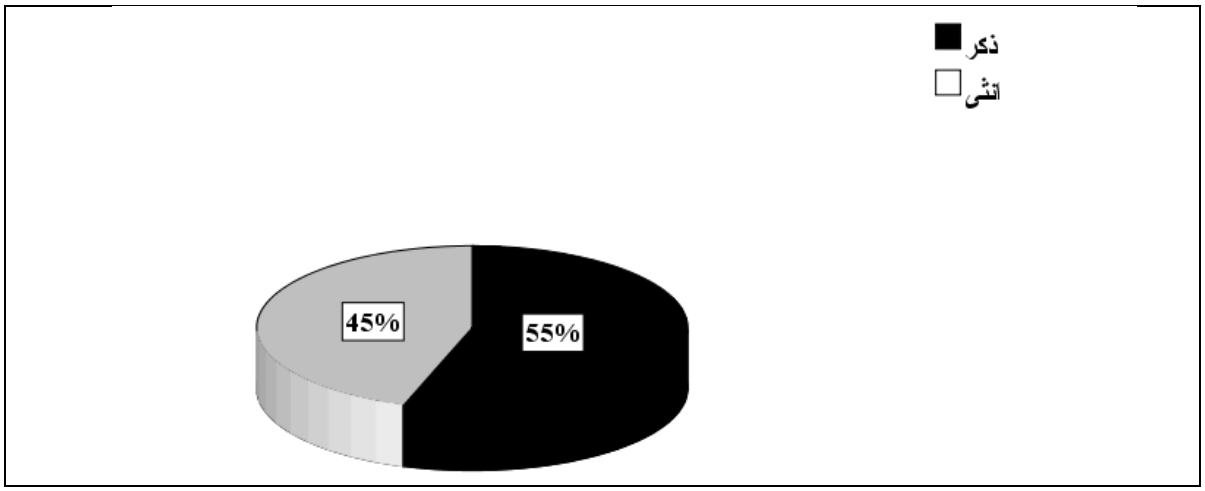
الجدول رقم (7-3): توزيع الموظفين في عينة الدراسة حسب متغير الجنس (N=29)

المتغير	الفئة	التكرار F	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	16	55
	أنثى	13	45
	المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (7-3): أن الموظفين في العينة أغلبهم ذكور إذ بلغت نسبتهم (55%) من إجمالي عينة الدراسة وبلغت نسبة الإناث (45%)، وهذا يدل على أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي من فئة الذكور، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1–3): تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس



المصدر: رسم مقتطع من برنامج SPSS

2–التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

جدول رقم (8–3): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير السن (N=29)

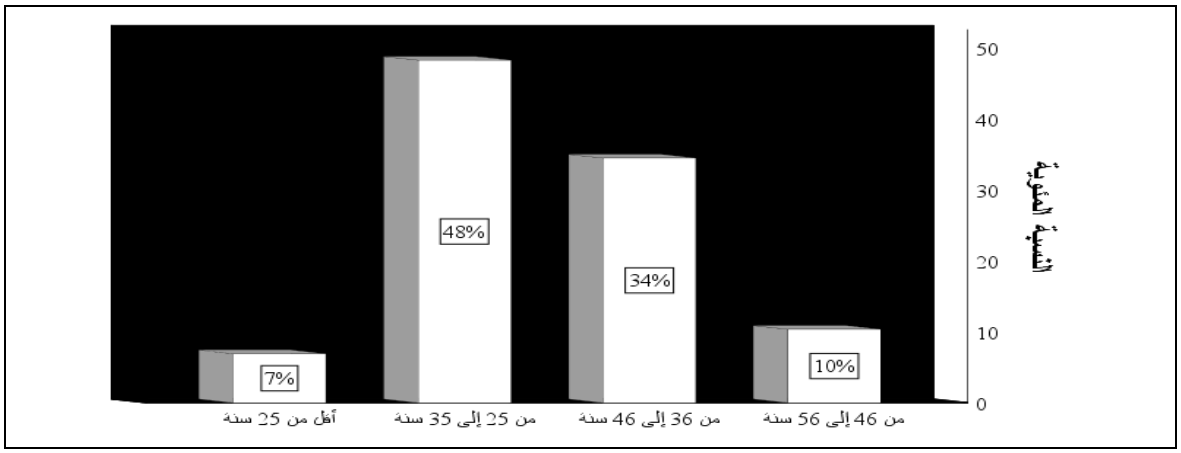
المتغير	الفئة	التكرار *F*	النسبة المئوية *%*
السن	أقل من 25 سنة	02	07
	من 25 سنة إلى 35 سنة	14	48
	من 36 سنة إلى 46 سنة	10	34
	من 46 سنة إلى 56 سنة	03	10
	من 57 سنة فما فوق	-	-
	المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (8–3) أن أعلى نسبة (48%) من أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة [من 25 إلى 35 سنة]، تليها الفئة العمرية [من 36 إلى 46 سنة] التي بلغت نسبتها (34%)، ثم الفئة [من 46 إلى 56 سنة] بنسبة قدرها (10%)، في حين بلغت أدنى نسبة (07%) للفئة العمرية [من 25 إلى 35

سنة]. كما ونلاحظ من الجدول رقم (8-3) أن هنالك غياب تام للفئة العمرية [من 57 فما فوق] في عينة الدراسة. وبشكل عام يمكن القول أن غالبية عينة الدراسة هي من الفئات الشبابية، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (2-3): تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن



المصدر: رسم مقتطع من برنامج SPSS

3-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (3-9): توزيع الموظفين في عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي (N=29)

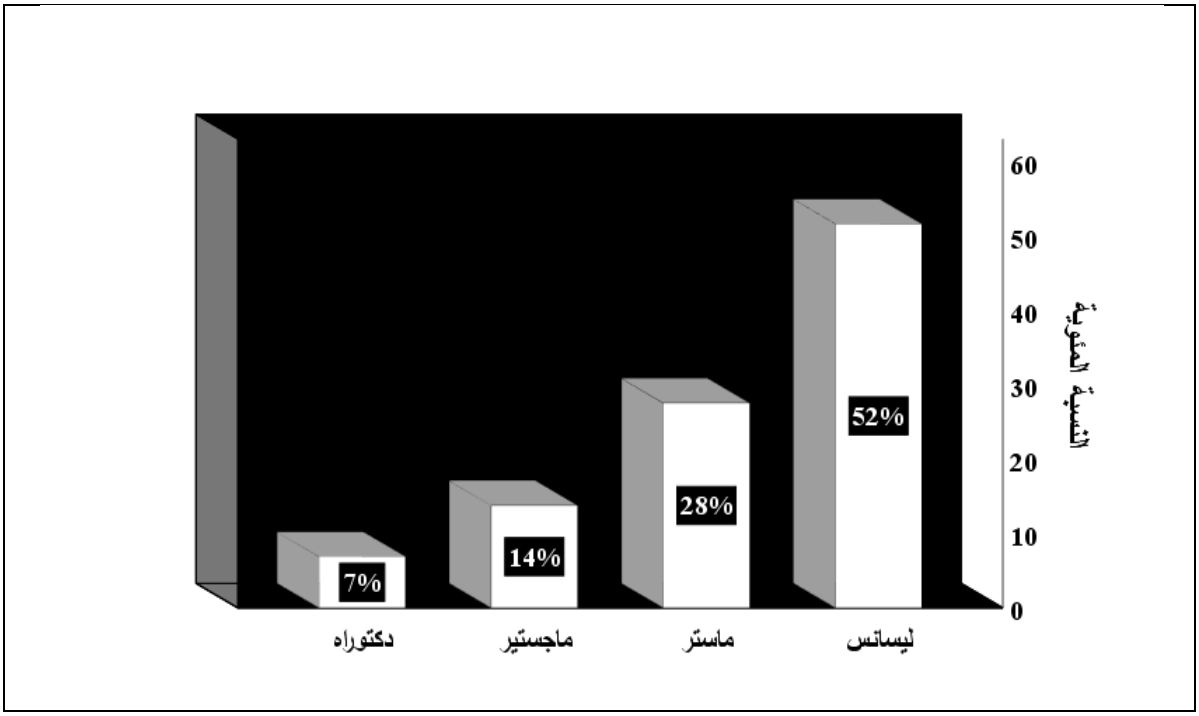
المتغير	الفئة	التكرار F	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	دكتوراه	02	07
	ماجستير	04	14
	ماستر	08	28
	ليسانس	15	52
	المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن أفراد عينة الدراسة الذين لهم مستوى جامعي يمثلون المستوى التعليمي الغالب في عينة الدراسة وهذا بنسبة (52%)، يليهم الأفراد الحاملين لشهادة ماستر بنسبة (28%)، ثم الأفراد

الحاملين لشهادة ماجيستر بنسبة (14%)، في حين بلغت أدنى نسبة (07%) للأفراد الذين لهم درجة دكتوراه. وعليه نستنتج أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حاملي شهادة ليسانس وماستر، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (3-3): تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: رسم مقتطع من برنامج SPSS

4-التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية

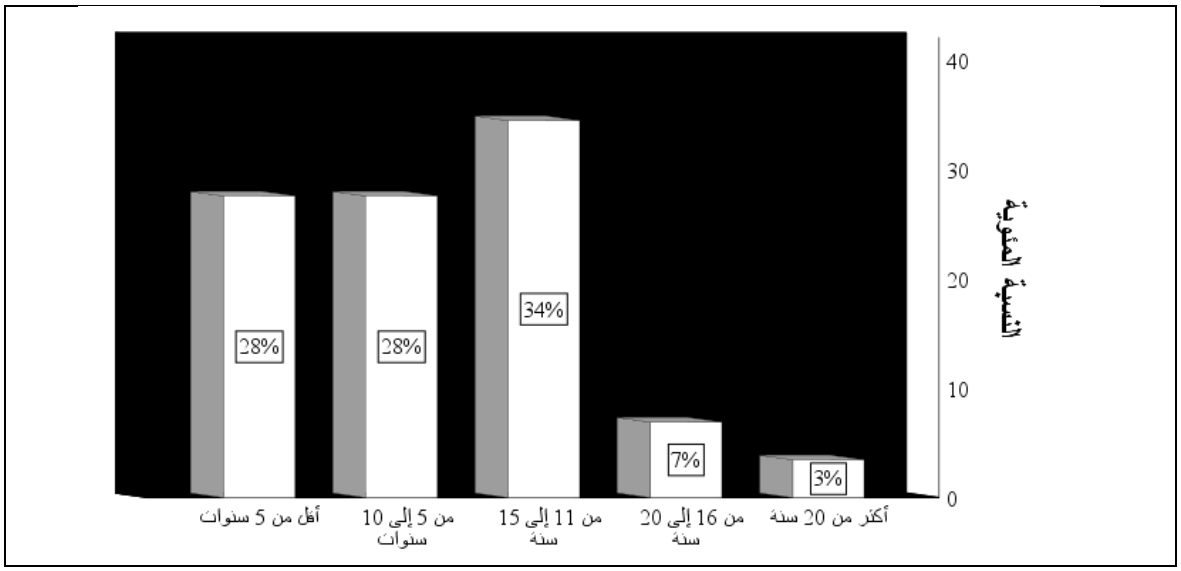
الجدول رقم(3-10): توزيع الموظفين في عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية (N=29)

المتغير	الفئة	التكرار F	النسبة المئوية %
سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	08	28
	من 5 إلى 10 سنوات	08	28
	من 11 إلى 15 سنة	10	34
	من 16 إلى 20 سنة	02	07
	أكثر من 20 سنة	1	03
	المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (3-10) نجد أن النسبة الأعلى (34%) من أفراد عينة الدراسة يمتلكون سنوات خبرة [من 11 إلى 15 سنة]، يليهم أفراد عينة الدراسة الذين يمتلكون سنوات خبرة [أقل من 5 سنوات] و[من 5 إلى 10 سنوات] بنسبة (34%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين يمتلكون سنوات خبرة [من 16 إلى 20 سنة] بنسبة (07%)، في حين نجد أن أدنى نسبة (03%) من أفراد عينة الدراسة بلغت سنوات خبرتهم [أكثر من 20 سنة]. وتشير هذه النتائج إلى عينة الدراسة لا تحتوي على استقرار وظيفي ذلك أن معظم أفراد عينة الدراسة تقل عدد سنوات خبرتهم عن 10 سنوات. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-4): تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية



المصدر: رسم مقتطع من برنامج SPSS

5-التوزيع النسبي للموظفين في عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفية

الجدول رقم(3-11): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفية (N=29)

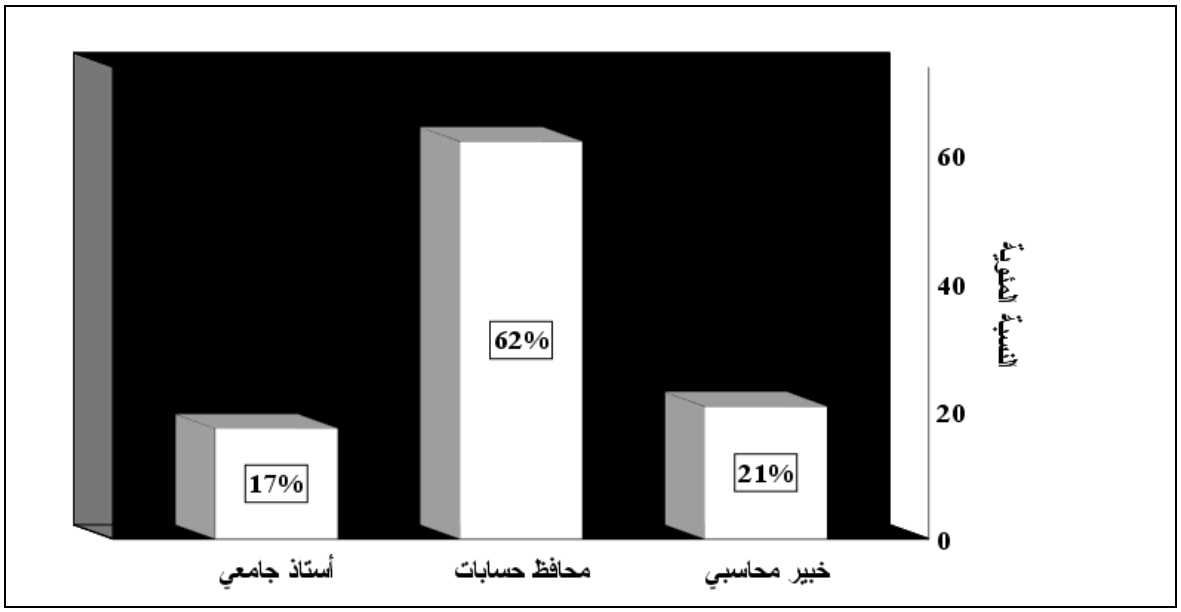
المتغير	الفئة	التكرار F	النسبة المئوية %
طبيعة الوظيفية	أستاذ جامعي	05	17
	محافظ حسابات	18	62
	خبير محاسبي	06	21
	محاسب معتمد	-	-
	المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الأفراد الذين ينتمون إلى فئة محافظ الحسابات هم الأكثر تمثيلا لعينة الدراسة بنسبة (62%)، يليهم الأفراد من فئة الخبير المحاسبي بنسبة (21%)، في نجد ان أدنى نسبة (17%) كانت للأفراد من فئة الأستاذ الجامعي، والملاحظ من نتائج الجدول السابق أن هنالك غياب تام لفئة المحاسب

المعتمد. وبناءا على ما تقدم، فإن هذه النتائج منطقية ذلك أن غالبية استبانات تم توزيعها على الأفراد من فئة محافظ الحسابات والخبير المحاسبي.

الشكل رقم (3-5): تمثيل أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة الوظيفة



المصدر: رسم مقتطع من برنامج SPSS

المطلب الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه عبارات محاور الدراسة.

سنركّز في هذا المطلب، على تحليل البيانات المتعلقة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه عبارات محاور الدراسة، وذلك عن طريق الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

أولا: تحليل آراء واستجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بمحور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية.

يشير الجدول رقم (3-12)، إلى نتائج تحليل أراء واستجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (29) موظف حول عبارات محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، وذلك من خلال الإعتماد على الأوساط الحسابية الموزونة للعبارات والانحرافات المعيارية لغرض تشخيص مدى تشتت الاجابات عن أوساطها الحسابية.

الجدول رقم (3-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية. (N=29)

رمز العبارة	الفقرة	المتوسط الحسابي *M*	الإنحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	تعتبر المراجعة التحليلية جانبا هاما في كل عمليات التدقيق	4.180	0.812	3	موافق
A2	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية	4.151	0.997	4	موافق
A3	استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية	2.960	1.076	6	محايد
A4	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة	4.117	0.824	5	موافق
A5	تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للمراجعة يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق	4.296	0.974	2	موافق بشدة
A6	تعتبر المراجعة التحليلية وسيلة حديثة في إنجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفة	2.548	0.981	7	غير موافق
A7	تعد المراجعة التحليلية اختبارا للمعلومات المالية لتحديد الجوانب التي تتطلب فحصا مكثفا	4.462	0.922	1	موافق بشدة
	المتوسط العام للمحور الأول	3.817	0.618	-	موافق

المصدر: من إعداد الطلبين بالاعتماد على مخرجات Spss

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-12) أراء الموظفين في عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الأول من الاستبانة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (A7) في الترتيب الأول، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.462) وبانحراف معياري مقداره (0.922) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات افراد في عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون بشدة على أن المراجعة التحليلية تعد اختبارا للمعلومات المالية لتحديد الجوانب التي تتطلب فحصا مكثفا.
- جاءت العبارة رقم (A5) في الترتيب الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.296) وبانحراف معياري مقداره (0.974) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات الموظفين في عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون بشدة على أن تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للمراجعة يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق.
- جاءت العبارة رقم (A1) في الترتيب الثالث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.180) وبانحراف معياري مقداره (0.812) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون على أن المراجعة التحليلية تعتبر جانبا هاما في كل عمليات التدقيق.
- جاءت العبارة رقم (A2) في الترتيب الرابع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.151) وبانحراف معياري مقداره (0.997) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون على أن المدقق الخارجي يعتمد على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية.
- جاءت العبارة رقم (A4) في الترتيب الخامس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.117) وبانحراف معياري مقداره (0.824) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون على أن المدقق الخارجي يعتمد على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الإضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة.
- جاءت العبارة رقم (A3) في الترتيب السادس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.960) وبانحراف معياري مقداره (1.076) يشير إلى وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وبناءا على هذا يبدي الأفراد حياداً حول ما إذا كان استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية.

- جاءت العبارة رقم (A6) في الترتيب السابع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.548) وبانحراف معياري مقداره (0.981) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد لا يوافقون على أن المراجعة التحليلية تعتبر وسيلة حديثة في إنجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفة.

وعموما فالموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الأول، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.817)، كما تشير قيمة الإنحراف المعياري (0.618) إلى عدم وجود تشتت في إجابات الموظفين في عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

ثانيا: تحليل آراء واستجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات المتعلقة بدور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية.

يشير الجدول رقم (3-13)، إلى نتائج تحليل أراء واستجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (29) موظف حول عبارات محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، وذلك من خلال الإعتماد على الأوساط الحسابية الموزونة للعبارات والانحرافات المعيارية لغرض تشخيص مدى تشتت الاجابات عن أوساطها الحسابية.

الجدول رقم (3-13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية. (N=29)

رمز العبارة	الفقرة	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الإقتصادية	3.678	0.741	5	موافق
B2	استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية يمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة	3.124	0.994	6	محايد
B3	يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والإنحرافات	4.235	0.776	2	موافق بشدة
B4	يشغل المدقق نسبة المديونية كمؤشرلمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق	4.219	0.920	3	موافق بشدة
B5	المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حسابتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية المراجعة التحليلية	4.372	0.945	1	موافق بشدة
B6	الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي أثناء القيام بإجراءات المراجعة التحليلية	3.840	0.881	4	موافق
	المتوسط العام للمحور الثاني	3.912	0.592	–	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات Spss

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3-13) أراء الموظفين في عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثاني من الاستبانة مرتبة تنازليا حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (B5) في الترتيب الأول، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.372) وبانحراف معياري مقداره (0.945) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون بشدة على أن المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حسابتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية المراجعة التحليلية.
- جاءت العبارة رقم (B3) في الترتيب الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.235) وبانحراف معياري مقداره (0.776) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون بشدة على أنه يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والإنحرافات.
- جاءت العبارة رقم (B4) في الترتيب الثالث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.219) وبانحراف معياري مقداره (0.920) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون بشدة على أن المدقق يشغل نسبة المديونية كمؤشر لمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق.
- جاءت العبارة رقم (B6) في الترتيب الرابع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.840) وبانحراف معياري مقداره (0.881) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون على أن الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي أثناء القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.
- جاءت العبارة رقم (B1) في الترتيب الخامس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.678) وبانحراف معياري مقداره (0.741) يشير إلى عدم وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وعليه يمكننا القول بأن الأفراد يوافقون على أنه يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الإقتصادية.
- جاءت العبارة رقم (B2) في الترتيب السادس، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.124) وبانحراف معياري مقداره (0.994) يشير إلى وجود تشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسط العبارة. وبناءا على هذا يبدي الأفراد حياداً حول ما إذا كان استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية يمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

وعموما فالموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على عبارات المحور الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.912)، كما تشير قيمة الانحراف المعياري (0.592) إلى عدم وجود تشتت في إجابات الموظفين في عينة الدراسة حول متوسط هذا المحور.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر منخفضا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وللتأكد من صحة هذا الفرضية تمت مقارنة المتوسط الحسابي المتحصل عليه لمحور استخدام إجراءات المراجعة التحليلية مع المتوسط الفرضي لمقياس ليكارت الخماسي (5+4+3+2+1 = 15/5=3)، ولمعرفة دلالة الفرق بين المتوسط المحقق والمتوسط الفرضي(3) تم استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة، حيث تكون الفرضية ذات اتجاه مرتفع إذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من (t) الجدولية والتي تساوي (2.05) أو مستوى الدلالة أقل من (0.05)، وتكون الفرضية ذات اتجاه منخفض عندما تكون قيمة (t) المحسوبة أقل من (t) الجدولية والتي تساوي (2.05)أو مستوى الدلالة أقل من (0.05) وتكون الفرضية متوسطة، إذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار (t) لتحقق من صحة الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	T المحسوبة	t الجدولية*	درجات الحرية *df*	مستوى الدلالة
الفرضية الأولى	3.817	3	6.115***	2.05	28	<0.001

* : راجع جدول (t)؛ قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة الحرية (28) يساوي (2.05).

***: مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.001)

من إعداد طالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-14): نجد ان قيمة (t) المحسوبة تساوي (6.115) وهي أكبر من قيمة (2.05) الجدولية كما أن مستوى الدلالة (P<0.001) أقل من مستوى (5%) ما يعني أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر مرتفعاً وليس منخفضا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وعليه يمكن

القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن "**استخدام إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر مرتفعا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**".

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الأولى على أن دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر منخفضا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، و للتأكد من صحة هذا الفرضية سيتم الإعتماد على نفس الطريقة التي تم بها اختبار الفرضية الأولى وذلك من خلال مقارنة المتوسط الحسابي المتحصل عليه لمحور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية مع المتوسط الفرضية، وبعد هذا يتم الحكم على الفرضية عن طريق اختبار (t) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3–15): نتائج اختبار (t) لتحقق من صحة الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	t المحسوبة	t الجدولية*	درجات الحرية *df*	مستوى الدلالة
الفرضية الثانية	3.912	3	7.742***	2.05	28	<0.001

* : راجع جدول (t)؛ قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة الحرية (28) يساوي (2.05).

***: مستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.001)

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على مخرجات Spss

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-15): نجد ان قيمة (t) المحسوبة تساوي (7.742) وهي أكبر من قيمة (2.05) الجدولية كما أن مستوى الدلالة ($P<0.001$) أقل من مستوى (5%) ما يعني أن دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر مرتفعا وليس منخفضا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وعليه يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن " **دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية يعتبر مرتفعا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة**".

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة). وللإجابة على هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل التباين الثنائي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-16) نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية.

مصدر التباين	أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية				
	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *P*
الجنس	0.110	1	0.063	0.063	0.745
السن	0.733	3	1.266	0.422	0.549
المؤهل العلمي	0.023	3	0.027	0.009	0.977
سنوات الخبرة المهنية	0.917	4	2.113	0.528	0.481
طبيعة الوظيفة	1.591	2	3.664	1.832	0.231
الخطأ	-	13	8.060	0.620	-
المجموع	-	29	371.010	-	-
(Lvene test):$_{(5,29)}$ = 0.464, *P*= 0.881					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-16) أن قيمة اختبار التجانس لمحور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.464, *P*=0.881) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الثنائي محققة وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (5%) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية،

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور أهمية استخدام إجراءات المراجعة**

التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة).

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، مدة الخدمة، طبيعة الوظيفة). وللإجابة على هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل التباين الثنائي، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-17) نتائج اختبار تحليل التباين الثنائي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية.

مصدر التباين	دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية				
	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *P*
الجنس	0.286	1	0.049	0.049	0.601
السن	0.764	3	0.394	0.268	0.533
المستوى التعليمي	2.334	3	0.803	0.335	0.133
سنوات الخبرة مهنية	1.949	4	1.341	0.335	0.158
طبيعة الوظيفة	1.284	2	.0883	0.441	0.323
الخطأ	-	13	2.408	0.185	-
المجموع	-	29	295.184	-	-
(Lvene test):$_{(5,29)}$ = 7.627, *P*= 0.059					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (3-17) أن قيمة اختبار التجانس لمحور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية غير دال إحصائيا (Lvene test = 7.627, *P*=0.059) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي،

كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الثنائي محققة وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (5%) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية تعزى للمتغيرات الشخصية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية وضرورة إصلاحه تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة المهنية، طبيعة الوظيفة).**

الخلاصة:

من خلال ما سبق وبعد إتمام الدراسة الميدانية، وذلك باستخدام أحد أساليب الإجراءات التحليلية ألا وهو spss حيث برزت بشكل واضح أهميته، فهو الأداة المثلى لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة وتقييم كافة إدارتها.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة الميدانية نستنتج أن التحليل المالي ذو أهمية كبيرة في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال الموضوع الذي قدمناه والذي يخص أهمية التحليل المالي في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية والجانب التطبيقي له، لاحظنا أن التحليل المالي قد عرف عدة تطورات نتيجة التغيرات التي حدثت في بيئة المؤسسات وفي الطرق العلمية التي ظهرت والتي استفاد منها إلى أن أصبح منهج متكامل يمكن إدارة المؤسسة من تقييم عموم قراراتها المالية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات ذات أهمية كبيرة في القيام بإجراءات التدقيق التحليلية، وتشكل النسب المالية الوسيلة الأكثر استخداما في ضمان وصوله إلى التفسيرات المناسبة على المؤسسة وهذه التفسيرات معانيها تعد كقاعدة لاتخاذ الإجراءات والقرارات من طرف المسئولين المعنيين بغية الوصول إلى تقييم السياسة العامة للمؤسسة ومن أجل تحديد نقاط القوة والضعف فيها ومن ثم التخلص مما هو سلبي والاستفادة مما هو ايجابي ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة وبناء السياسات المستقبلية، و بالتالي فمحاولة البحث عن سياسة مثلى لتسيير الموارد تقوم على عدة قواعد.

ومن خلال هذا العرض يمكنا الحكم على الفرضيات المقدمة، حيث أننا تأكدنا من أن التسيير الجيد للمؤسسة مرتبطا ارتباطا وثيقا باستخدام التحليل المالي كوسيلة لتحقيق أهداف وتطلعات المؤسسة المتمثلة في البقاء والاستمرارية، ومن جهة أخرى القيام بتحليل الهيكلة المالية للمؤسسة بهدف قياس حصة ونتائج الاستدانة من أجل تمويل المؤسسة وذلك دون وقوعها في حالة العجز المالي أو اختلال في التوازن، كما أننا وفي إطار بحثنا توصلنا إلى أن الهدف من تحليل مردودية المؤسسة هو قياس مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج وذلك عن طريق تقييم الأداء المالي للمؤسسة، لأنه لا يمكن الحكم على مدى فعالية رؤوس الأموال المستثمرة في تحقيق النتائج دون القيام بعملية تقييم الأداء المالي.

نتائج الدراسة:

– يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع خطط مستقبلية لذا يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية.

– يعبر التحليل المالي عن مختلف العمليات المتعلقة بقراءة عناصر القوائم المالية قصد استخراج العلاقات ومن ثم صياغتها في شكل مؤشرات كمية ونوعية يتم استقراؤها باستغلال الأساليب الرياضية والإحصائية بالشكل

الذي يسمح بإعطاء حكم عن أداء المؤسسة الناجم عن نشاطها الماضي والحاضر واستشراف المواقف المالية الممكنة في المستقبل . ما يخدم أغراض اتخاذ القرار.

– يعتبر التحليل المالي وسيلة وليس غاية وذلك لاكتشاف التساؤلات أكثر من منه إعطاء الحلول.

– يعتمد التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة على دراسة التوازنات المالية والنسب.

– يظهر التحليل المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق النتائج والتفسيرات للعمليات التي قامت بها المؤسسة .

–التوصيات والاقتراحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة نقوم بتقديم جملة من التوصيات والاقتراحات:

– السهر على مراقبة مردودية المؤسسة، وهذا برفع مستوى الاستثمارات.

–مراقبة تحصيل حقوق المؤسسة، لأن أي تأخر يؤدي إلى اختلال في الخزينة.

– إنشاء خلايا متخصصة في التسيير التقديري والتحليل المالي على مستوى المديرية المالية، وهذا من أجل تأمين فعالية ومردودية المؤسسة.

– على المؤسسة إدخال مختلف الأساليب المعتمدة في تقييم الأداء المالي حتى تتمكن من معرفة المركز المالي وكذا التنافسي .

لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجديد بالإضافة إلى توجيه جهود مختلف المحاسبين والمسيرين للخروج بقوائم مالية تعبر عن المؤسسة بدقة وموضوعية وبصورة عادلة .

أفاق البحث :

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة ونذكر منها :

–أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على توظيف التحليل المالي في المؤسسات العمومية الجزائرية.

– دراسة فعالية الأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

– معايير المقارنة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المتعاملة في البورصة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيدات الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006 .
- أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- أمين السيد أحمد لطفي، **دراسات تطبيقية في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- أيمن الشنطي، عامر شقر، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط01، 2005.
- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1976.
- خالد الراوي ، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي** ، دار المسيرة ، الأردن ، ط01.
- خالد وهيب الراوي، **التحليل المالي للقوائم والإفصاح المحاسبي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط01، 2000.
- خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008 .
- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- عبد الحكيم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي: أسس،مفاهيم،تطبيقات**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، **2006**.
- عبد الحليم كراجة، علي ربابة، ياسر الكران، موسى مطر وتوفيق عبد الرحيم، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ط01، 2000.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- علي حنفي، **مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- محمد الصيرفي، **إدارة المال و تحليل هيكله**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ط01، 2007.
- محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتمان** ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، الاردن،2006.

- محمود السيد الناغي، **دراسات في المعايير الدولية للمراجعة، تحليل وإطار للتطبيق**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
- مفلح محمد عقل،**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار اجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط01، 2006.
- منصور أحمد منصور، شحاتة سيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، عمان، ط02، 2005.
- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط02، 2009.
- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير – التحليل المالي**، الجزء 1، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
- النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين ،**الإدارة المالية، دار المسيرة**، عمان،الأردن ، ط1، 2007.
- نواف كنعان، **اتخاذ القرارات بين النظرية والتطبيقات الادارية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط01 الإصدار السابع، 2007.
- وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2004.
- وليد ناجي الحيالي، **الإدارة المالية: الاستثمارات والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008.
- وليم توماس، أمر سون هناي، ترجمة: أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة الخارجية بين النظرية والتطبيق**، ط1، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2006.

2- الأطروحات ورسائل

- أمان انجروا، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين، سوريا،2007 .
- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء **–دراسة حالة شركة اسمنت السعودية–**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
- ساري حامد العبدلي، أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق من قبل المراقبين الماليين، مذكرة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، مذكرة غير منشورة.

- شرفاوي ادريس، سحنون عبد العزيز، **أهمية التحليل في اتخاذ القرار في مؤسسة اقتصادية**، مذكرة ليسانس، جامعة الجزائر03،كلية العلوم الإقتصاد والعلوم لتجارية 2012.
- عادل بومجان، **دور التحليل المالي اتخاذ القرار لمؤسسة**، رسالة ماجستير، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.
- على خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، الأطروحة لاستكمال درجة الماجستير، الأكادمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008.
- قودة الصادق، وآخرون، **التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص محاسبة، جامعة الجزائر، 2005.
- مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03،كلية العلوم الإقتصاد والعلوم لتجارية، 2010.
- نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2006.

3- المجلات

- احمد العماري ، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
- أحمد عبد الرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، **أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد4، 2007.
- زينب جبار يوسف و فاطمة صالح مهدي، **الفحص التحليلي لحسابات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة**، 2007، الجنوبية، مجلة التقني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دائرة البحث والتطوير، المجلد العشرون، العدد.
- سالمي جمال، **سبل الاندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 08، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
- عبد الستار عبد الجبار الكيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية، لشركات المساهمة العامة**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأردن، العدد2، 2008.
- علي محمد موسى،" إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع "المجلة الجامعة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد الثامن عشر، 2013 .
- موسى بن منصور، **دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج للشركات**، مجلة علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، العدد، 2010.

- يوسف محمود جربوع، **مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشهف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بالفشل المشروع**، مجلة الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، يناير 2005.

4- الملتقيات والندوات

- أحمد قايد نور الدين ويروية إلهام، "**استخدام الأساليب الكمية في المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد قرار المراجع**" ملتقى جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على تشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات**، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، جامعة ورقلة، 13-14 ديسمبر 2001.
- مدني بلغيث، محمود التهامي طواهر، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

ثانيًا: مراجع باللغة الفرنسية

- André Planchon, **Introduction à l'analyse financière ,** édition Foucher, Paris, 2001,P08.
- Handbook of International Quality Control, AuditingReview, Other Assurance,and RelateServices Pronouncements ,IFAC, New York,2013.p 441.
- Josette Peyrard, **Analyse financière**, librairie Vuibert édition, paris, 8ème édition, 2001, 02.
- pierre Vernimmen, **finance d'entreprise,** 6ème éd , Edition Dalloz, parise, 2005, P178.

الملاحق

الملحق رقم: 1

جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المحاسبة والمالية

تخصص: ماستر 2 محاسبة

استبيان

إعداد الطلبة:

- زواوي موسى
- بوسهوة رشيد

تحت إشراف الأستاذ

- بن عيشوش محمد

سيدي الفاضل سيدتي الفاضلة

تحية طيبة وبعد...

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة يقوم الطالب بإعداد دراسة بعنوان **أهمية التحليل المالي في إجراءات التدقيق دراسة ميدانية** والتي من خلالها سنحاول إبراز دور التحليل المالي في إعطاء المصداقية للقوائم المالية، كي تصبح مصدرا في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا نرجو منكم الإجابة بصدق عن أسئلة الاستبيان، من وجهة نظركم حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما إنا اجابتكم ستحظى بالسرية ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا فائق الاحترام وشاكرين لكم تعاونكم وتخصيص جزء من وقتكم بما يخدم البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2020/2019

القسم الأول: معلومات شخصية.

1. السن:

- أقل من 25 سنة ☐
- من 25 سنة إلى 35 سنة ☐
- من 36 سنة إلى 46 سنة ☐
- من 46 سنة إلى 56 سنة ☐
- من 57 سنة فما فوق. ☐

2. المؤهل العلمي:

- دكتوراه ☐
- ماجستير ☐
- ماستر ☐
- ليسانس ☐

3.سنوات الخبرة المهنية:

- أقل من 5 سنوات ☐
- من 5 إلى 10 سنوات ☐
- من 11 إلى 15 سنة ☐
- من 16 إلى 20 سنة ☐
- أكثر من 20 سنة ☐

4. طبيعة الوظيفة:

- أستاذ جامعي ☐
- محافظ حسابات ☐
- خبير محاسبي ☐
- محاسب معتمد ☐

القسم الثاني:

المحور الأول: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعتبر المراجعة التحليلية جانبا هاما في كل عمليات التدقيق.					
2	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على الاستمرارية.					
3	استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي يضمن وجود معلومات صادقة في القوائم المالية.					
4	يعتمد المدقق الخارجي على المراجعة التحليلية بدراسة المعلومات الاضافية التي تعرضها الإدارة لخدمة أطراف متعددة لإبداء رأيه المهني بعدالة.					
5	تكوين المدقق الخارجي على المعايير الدولية للمراجعة يساعد على استخدامه للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق.					
6	تعتبر المراجعة التحليلية وسيلة حديثة في انجاز عملية التدقيق في أقل وقت وبأقل تكلفة.					
7	تعد المراجعة التحليلية اختبارا للمعلومات المالية لتحديد الجوانب التي تتطلب فحصا مكثفا.					

المحور الثاني: دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلة.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم تطبيق نسب الربحية المستخدمة لأغراض المراجعة التحليلية لقياس مدى فاعلية إدارة المؤسسة في استخدام مواردها الاقتصادية.					
2	استخدام أساليب التحليل المالي في المراجعة التحليلية يمكن من التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.					
3	يمكن الاستفادة من أدوات التحليل المالي كأحد الإجراءات التحليلية في مساعدة مدققي الحسابات لاكتشاف الأخطاء والانحرافات.					
4	يشغل المدقق نسبة المديونية كمؤشر لمعرفة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق.					
5	المدقق الخارجي يقوم بدراسة مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة التي يراجع حساباتها مع المعلومات المقارنة لفترات سابقة أثناء قيامه بعملية المراجعة التحليلية.					
6	الأساليب الحديثة للتحليل المالي تقلل من انحرافات وأخطاء المدقق الخارجي أثناء القيام بإجراءات المراجعة التحليلية.					

الملحق رقم: 2

1- جدول اختبار التوزيع الطبيعي:

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية	,139	29	,158	,952	29	,212
دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية	,153	29	,080	,928	29	,050
a. Correction de signification de Lilliefors						

2-ثبات الاستبيان

- أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,918	07

- دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,858	06

- الدرجة الكلية للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	13

3-الخصائص الديمغرافية

Table de fréquences

الجنس حسب الدراسة عينة افراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	16	55,2	55,2	55,2
	انثى	13	44,8	44,8	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

السن حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 25 من أقل	2	6,9	6,9	6,9
	سنة 35 إلى 25 من	14	48,3	48,3	55,2
	سنة 46 إلى 36 من	10	34,5	34,5	89,7
	سنة 56 إلى 46 من	3	10,3	10,3	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

التعليمي المستوى حسب الدراسة عينة افراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دكتوراه	2	6,9	6,9	6,9
	ماجستير	4	13,8	13,8	20,7
	ماستر	8	27,6	27,6	48,3
	ليسانس	15	51,7	51,7	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

سنوات الخبرة المهنية الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	8	27,6	27,6	27,6
	سنوات 10 إلى 5 من	8	27,6	27,6	55,2
	سنة 15 إلى 10 من	10	34,5	34,5	89,7
	سنة 20 إلى سنة 15 من	2	6,9	6,9	96,6
	سنة 20 من أكثر	1	3,4	3,4	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

الوظيفة طبيعة متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعي أستاذ	5	17,2	17,2	17,2
	حسابات محافظ	18	62,1	62,1	79,3
	محاسبي خبير	6	20,7	20,7	100,0
	Total	29	100,0	100,0	

4- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

Statistiques univariées			
	N	Moyenne	Ecart type
A1	29	4,1806	,81223
A2	29	4,1514	,99711
A3	29	2,9607	1,07664
A4	29	4,1175	,82491
A5	29	4,2963	,97469
A6	29	2,5487	,98145
A7	29	4,4628	,92248
الأول_المحور	29	3,8169	,61842

5- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية :

Statistiques univariées			
	N	Moyenne	Ecart type
B1	29	3,6785	,74127
B2	29	3,1246	,99478
B3	29	4,2351	,77639
B4	29	4,2198	,92014
B5	29	4,3720	,94587
B6	29	3,8405	,88142
الثاني_المحور	29	3,9118	,59241

6- اختبار التجانس:

✓ المحور الأول: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية			
F	ddl1	ddl2	Signification
,464	25	3	,881
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + الجنس + السن + المؤهل_العلمي + سنوات_الخبرة_المهنية + طبيعة_الوظيفة			

✓ المحور الثاني: دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية			
F	ddl1	ddl2	Signification
7,627	25	3	,059
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + الجنس + السن + المؤهل_العلمي + سنوات_الخبرة_المهنية + طبيعة_الوظيفة			

7-جدول تحليل التباين الثنائي للمحور الأول: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية					
Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	7,700[a]	14	,550	,955	,533
Constante	76,103	1	76,103	132,191	,000
الجنس	,063	1	,063	,110	,745
السن	1,266	3	,422	,733	,549
المؤهل_العلمي	,027	3	,009	,023	,977
سنوات_الخبرة_المهنية	2,113	4	,528	,917	,481
طبيعة_الوظيفة	3,664	2	1,832	1,591	,231
Erreur	8,060	13	,620		
Total	371,010	29			
Total corrigé	15,760	28			
a. R-deux = ,489 (R-deux ajusté = -,023)					

8-جداول تحليل التباين الثنائي للمحور الثاني: دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية

Tests des effets intersujets

Variable dépendante: دور التحليل في إجراءات المراجعة التحليلية

Source	Somme des carrés de type III	ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	4,528[a]	14	,323	1,880	,125
Constante	56,554	1	56,554	328,750	,000
الجنس	,049	1	,049	,286	,601
السن	,394	3	,131	,764	,533
المؤهل_العلمي	,803	2	,402	2,334	,133
سنوات_الخبرة_المهنية	1,341	4	,335	1,949	,158
طبيعة_الوظيفة	,883	4	,221	1,284	,323
Erreur	2,408	14	,172		
Total	295,184	29			
Total corrigé	6,936	28			

a. R-deux = ,653 (R-deux ajusté = ,306)

9-جدول اختبار (t) للمحور الأول و المحور الثاني

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور_الأول	6,1147	28	,000	,8169	,4214	,1456
المحور_الثاني	7,7421	28	,000	,9118	,1453	,2103